روناهي عين الحقيقة

@rojnameyaronahi2011 | @NewspaperRonahi | ronahinewspaper | rojnama ronahi
rojnama ronahi | ronahi_newspaper | www.ronahi.net | +963 938541707
r.ronahi2011@gmail.com | ronahinewspaper@gmail.com | +963 984370218 | +963 052 423165
مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
shrktronahi@gmail.com
المكتب الرئيسي: ٠٣٤٧٢٤١٦٦
(قامشلو - حي الهري، طريق عامودا، شارع روناهي الفرعي)

اللغة الأمّ.. بوابة عبور نحو تجربة فذة للكاتبة فاطمة مراد

شكّل تحرير اللغة الأم بعد ثورة روج آفا نقطة تحوّل في حياة الشابة الكردية «فاطمة مراد»، إذ وجدت في تعلم لغتها والتعبير بها مساحة أوسع وأكثر عمقاً لصياغة أفكارها وخيالها، ما قادها إلى إنجاز روايتها الأولى بعنوان «XWE LI SER KIRIN».

«فاطمة جساس مراد»، البالغة من العمر ٢٤ عاماً من مدينة الحسكة، من عائلة تضم خمس شابات وثلاثة شبان، تعمل اليوم معلمة للغة الكردية، وهي خريجة معهد إعداد المعلمين في روج آفا.

اكتشاف الموهبة

وأوضحت فاطمة لوكالة أنباء هاوار أنها اكتشفت موهبتها في الكتابة منذ الصف السابع، عندما كانت تكتب مواضيع باللغة العربية في المدرسة، وما تزال تحتفظ بدفتر تلك الكتابات حتى اليوم.

ومع انطلاق ثورة روج آفا في ١٩ تموز ٢٠١٢، بدأت الشعوب في المنطقة بتعلم لغاتها الأم بعد عقود من سياسات التهميش والإنكار التي فرضها النظام البعثي، وفي عام ٢٠١٦، بدأت «فاطمة» تعلم اللغة الكردية ضمن دورات متخصصة، ثم تابعت دراستها في معهد إعداد المعلمين لتتخرج لاحقاً وتعمل مدرسة للمرحلتين الابتدائية والإعدادية.

الشرارة الأولى للكتابة

وارتبطت بدايات «فاطمة» مع الكتابة باللغة الكردية بالحزن والفقدان، ففي عام ٢٠١٩، وبعد وفاة والدها، بدأت بكتابة الخواطر والنصوص التي تعبر عن مشاعر الفراق والألم، وفي العام ذاته، شكّل استشهاد عمها خلال معارك سري كانيه دافعاً جديداً للكتابة، حيث بدأت العمل على كتاب بعنوان «EZ be te re me» تناول قصص مقاتلي وحدات حماية الشعب، لكنها لم تتمكن من إكماله بسبب نقص المصادر والمعلومات.

وتجد «فاطمة» أن الفكرة الأساسية من هذه الرواية، إيضاح معنى الحب بشكله وصورته الصحيحة، وأنه عبارة عن مجموعة أفعال كوسيلة لإثبات صدق المشاعر والأحاسيس ومدى صدق الإنسان مع الآخر.

الكتابة انعكاس للواقع

وأكدت الكاتبة الشابة، أن معظم ما تكتبه يرتبط بما تشعر به أو تعيشه، سواء على المستوى الشخصي أو الاجتماعي أو العائلي، وأن حبها للكتابة هو ما يدفعها للاستمرار، كما ترى أن الكاتب أو الكاتبة يجب أن تعيش مشاعر شخصياتها بكل تفاصيلها؛ لأن ذلك ينعكس إيجاباً على جودة العمل الأدبي.

أسلوب بسيط ولغة أم

وتعتمد «فاطمة» في كتاباتها على اللغة الكردية الكرمانجية، وحرص على استخدام أسلوب بسيط يتيح لمختلف فئات المجتمع قراءة الرواية وفهمها بسهولة، وأوضحت، أنها تفضل الكتابة بعفوية، دون تخطيط مسبق أو الاعتماد على مراجع، لأن أعمالها تندرج ضمن الروايات والقصص الخيالية.

دعم العائلة والمجتمع

وحظيت «فاطمة» بدعم وتشجيع من عائلتها وأصدقائها بعد إنجاز روايتها الأولى، وكانت تقرأ لهم كل جزء بعد الانتهاء منه للاستماع إلى آرائهم والاستفادة من ملاحظاتهم.

كما لاقت الرواية ردود فعل متباينة بين الإشادة والنقد، فمن جهة، تناولت قيم الحب والإنسانية، وهو ما انعكس بحسب تعبير الكاتبة في تفاعل القراء واهتمامهم بمضمون العمل، ومن جهة أخرى، تعرضت لانتقادات بسبب تأثر أحداثها بحادثة القتل التي وقعت في مصر، رغم ما شهدته مناطق روج آفا من مآسٍ ومعاناة خلال السنوات الماضية.

طموح الكتابة وتجربة النشر والتحديات

وتفضل «فاطمة» الاستماع إلى موسيقى البيانو أثناء الكتابة لما تمنحه من هدوء وصفاء ذهني، كما تعتبر فصل الخريف الأنسب للكتابة بسبب أجوائه التي تساعد على التأمل والخيال، وتفرأ الروايات باللغتين العربية والكردية، الأمر الذي ساعدها في خوض تجربتها الأولى في كتابة الرواية.

ولم تفكر فاطمة في نشر روايتها إلا بعد تشجيع من الشاعرة فيروز رشك، لتصبح لاحقاً عضوة في اتحاد كتاب الكرد في سوريا، وتتمكن من طباعة روايتها الأولى وتوقيعها في حفل بمدينة الحسكة، إلا إنها تشير إلى استمرار التحديات المتعلقة بالنشر، وعلى رأسها غياب الجهات الداعمة لإعادة الطباعة، وضعف الترويج والدعاية للأعمال الأدبية.

وبينت أنه لم تواجهها صعوبات حقيقية في عملية الكتابة، بل على العكس، وجدت فيها وسيلة للتقرب من ذاتها والتعبير عن مشاعرها بشكل أعمق.

مشاريع مستقبلية

وتعمل فاطمة حالياً على رواية جديدة بعنوان «ARTÎM»، تتناول قصة شابين أرمنيين خلال هجرتهما إلى سوريا عقب مجازر عام ١٩١٥ التي ارتكبتها الدولة العثمانية بحق الشعب الأرمني.

وكانت الكاتبة قد حصلت عام ٢٠٢٣ على المرتبة الثانية في مسابقة القصة ضمن مهرجان اتحاد كتاب الكرد في سوريا، وترى «فاطمة»، أن جُربتها الأولى فتحت أمامها طريق الاستمرار في الكتابة، وأصبحت مصدر فخر وسعادة لها بفضل الآراء الإيجابية التي تلقتها من القراء.

الطموح والنصيحة

وتطمح «فاطمة» إلى ترجمة روايتها «XWE LI SER KIRIN» إلى اللغات الإنكليزية والعربية والتركية، إيماناً منها بأن موضوع الرواية يمس كل إنسان في العالم.

وفي ختام حديثها، وجهت الكاتبة «فاطمة جساس مراد» نصيحة لكل من يرغب في الكتابة، داعية إلى البدء دون تردد أو خوف، لأن الكتابة بحسب وصفها تبدأ بالإلهام ثم تتدفق الأفكار تباعاً.

مراكز توزيع صحيفة روناهي واقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ فرع (٢) الشارع العام، مقابل جامع الشلاح ٤٥٢٠٨١/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الراوي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم- الشارع العام ٤٦٠٦٩٩/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٥٢٧١٤/ مكتبة سومر- ٤٣٨٢٠٧.
/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٠٩٦٦٢٧٨٤٥٧-٧٤٥٧٣٣ /البكتبة الرئيسية - ركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وائل ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

عين الحقيقة روناهي

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ـ السنة الخامسة عشرة | العدد: ٢٤٢٠ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٤٢٠ | الثلاثاء ـ ١٩ أيار ٢٠٢٦م | (٥٠٠) ل.س

عبد الحكيم إسماعيل: الترتيبات جارية لإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة

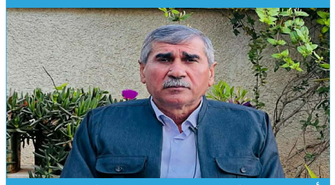

أوضح عضو لجنة انتخابات مجلس الشعب السوري ـ فرع ديرك، عبد الحكيم ملا عمر إسماعيل، أن لجنة الانتخابات تضم ستة أعضاء، تمثل ديرك، وتل كوجر، وجل آغا، وأكد، أن نسبة سبعين بالمئة من المرشحين يجب أن يحملوا الشهادة الجامعية، وثلاثين بالمئة من الأعيان، وعشرين بالمئة من النساء، وأشار إلى أن المراكز ستكون على الأرجح في ديرك وتل كوجر، ص- ٥

ذوو الشهداء: الثامن عشر من أيار يفرض علينا مسؤولية حماية المكتسبات ووحدة الصف الكردي

أكد ذوو شهداء حركة التحرر الكردستانية، على أن يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية يوم تجديد العهد في السير على خطا هؤلاء الشهداء، ولفتوا إلى أن وحدة الصف الكردي الركيزة الأساسية لحماية المكتسبات التي ضحى الشهداء في سبيلها، ص- ٣

تسعيرة القمح.. تكبيد المزارعين خسائر فادحة ومفاقمة الأعباء المعيشية

استياء شعبي في سوريا ورفض لقرار الحكومة المؤقتة حول تسعيرة القمح للموسم الزراعي الجاري والمحددة بـ 46 ألف ليرة سورية للطن الواحد، واصفينه بالقرار المجحف، مطالبين بتعديل القرار بما يتناسب مع الواقع المعاش، مؤكدين أن هذا السعر يُكبّد المزارعين خسائر كبيرة، ويُضعف قدرتهم على الاستمرار في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، خلال المواسم المقبلة مشيرين إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها السوريون في ظل ارتفاع الأسعار والوضع الاقتصادي المتدهور في سوريا. ص-٤

بطلات الدوري السوري ينتقدن إدارة الهلال: «لا تسرقوا تعبنا»

بدأت سيدات نادي الهلال لكرة القدم بنشر نداء عبر صفحاتهن الشخصية على مواقع التواصل الافتراضي، عبّرنَ فيه عن استيائهن من الظروف التي يمرُّ بها الفريق، وما وصفنه بتجاهل حقوقهن والتضييق عليهن من قبل إدارة النادي، ص-١٠

أزمة تراكم النفايات في قامشلو بين شكوى الأهالي وردّ البلدية

يعد اليوم العالمي للمتاحف مناسبة عالمية، في اليوم الثامن عشر من أيار كل عام، بالتنسيق مع المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، لزيادة الوعي العام بدور المتاحف الرائدة في تنمية المجتمع، وقد تستمر الاحتفالات والأنشطة يوماً كاملاً أو لأسبوع، ص-٧

اليوم العالمي للمتاحف... تاريخ الحضارات وذاكرة الإنسانية

أكد أهالي قامشلو إن أزمة تراكم النفايات أصبحت تشكل خطراً صحياً وبيئياً كبيراً، في ظل غياب سيارات جمع القمامة، فيما كشف الإداري في شعبة النظافة ببلدية قامشلو مهدي عقيل عن أسباب تكدّس القمامة في الفترة الأخيرة وجهود البلدية في معالجة المشكلة، ص-٩

هل يوجد حقاً ملح صحي؟ الحقيقة الكاملة

يُعتبر الملح من أكثر المكونات استخدامًا في الطعام اليومي، لدرجة أنه أصبح جزءًا أساسيًا لا يمكن الاستغناء عنه في أغلب الوجبات، ومع انتشار الحديث عن "البدائل الصحية" و"الأنواع الطبيعية"، بدأ يظهر سؤال مهم: هل يوجد فعلًا ما يسمّى بالملح الصحي؟ أم أن الفكرة مجرد تسويق لا أكثر؟ ص-١١

لجنة الصلح في الكومين.. دور بارز في معالجة قضايا المرأة وتعزيز الاستقرار المجتمعي

يشهد المجتمع خلافات اجتماعية وأسرية متنوعة، وفي ظل الحاجة لتعزيز الاستقرار برزت لجان الصلح في الكومينات كجهات مجتمعية هامة؛ تعمل على حل النزاعات بروح الحوار والتفاهم، والحد من تفاقم المشكلات، بما يضمن الحفاظ على التماسك المجتمعي بعيداً عن الإجراءات المعقدة، ص-٢

لجنة الصلح في الكومين.. دور بارز في معالجة قضايا المرأة وتعزيز الاستقرار المجتمعي

قامشلو/ ملاك علي ـ يشهد المجتمع خلافات اجتماعية وأسرية متنوعة، وفي ظل الحاجة لتعزيز الاستقرار برزت لجان الصلح في الكومينات كجهات مجتمعية هامة؛ تعمل على حل النزاعات بروح الحوار والتفاهم، والحد من تفاقم المشكلات، بما يضمن الحفاظ على التماسك المجتمعي بعيداً عن الإجراءات المعقدة.

وتستند فكرة لجنة الصلح إلى مبدأ تعزيز العدالة المجتمعية وتقوية العلاقات بين الأهالي، حيث تعمل اللجنة على التدخل السريع في الخلافات ومحاولة إيجاد حلول ترضي جميع الأطراف وتحافظ على الروابط الاجتماعية، كما تُعد هذه اللجان مساحة للحوار والتقارب، إذ تمنح جميع الأطراف فرصة للتعبير عن آرائهم ومشكلاتهم ضمن أجواء قائمة على الاحترام والإنصاف.

ومع تطور دور الكومينات واتساع مسؤولياتها المجتمعية، لم يقتصر عمل لجنة الصلح على حل النزاعات العامة فقط، بل امتد ليشمل قضايا المرأة التي تُعد من أكثر القضايا حساسية داخل المجتمع، ولهذا جرى تشكيل لجنة خاصة تُعنى بشؤون المرأة، بهدف متابعة القضايا المتعلقة بها والعمل على حمايتها والدفاع عن حقوقها ومعالجة المشكلات التي قد تتعرض لها داخل الأسرة أو المجتمع.

آلية عمل اللجنة

تلعب لجنة الصلح في الكومين دوراً مهماً في معالجة الخلافات الاجتماعية والأسرية بين الأهالي، إذ تعمل على حل النزاعات بطرق سلمية تعتمد على الحوار والتفاهم وتقريب وجهات النظر، بهدف الحفاظ على التماسك المجتمعي ومنع تفاقم المشكلات داخل المجتمع، وتُعد اللجنة جهة قريبة من الناس، ما يساعدها على فهم طبيعة القضايا بشكل مباشر والتدخل السريع لإيجاد الحلول المناسبة.

وتستقبل اللجنة مختلف الشكاوى والمشكلات، مثل الخلافات العائلية، والنزاعات بين الجيران، وبعض القضايا الاجتماعية والمدنية البسيطة، حيث تبدأ بدراسة القضية والاستماع إلى جميع الأطراف بشكل متساوٍ، ثم تعقد جلسات للوساطة بهدف الوصول إلى حلول توافقية ترضي الجميع وتحافظ على العلاقات الاجتماعية، كما تعمل اللجنة على نشر ثقافة الحوار والتسامح داخل المجتمع، وتشجيع الأهالي على حل خلافاتهم بعيداً عن العنف أو القطيعة، مع الحرص على أن تكون المعالجات قائمة على العدالة واحترام حقوق جميع الأطراف.

أما في الحالات التي تكون فيها القضية متعلقة بالمرأة، كالمشكلات الأسرية أو الخلافات الزوجية أو حالات العنف، فيتم تحويلها إلى لجنة المرأة المختصة، نظراً لطبيعة هذه القضايا وحساسيتها، وتقوم لجنة المرأة بمتابعة الحالة بشكل خاص، من خلال الاستماع إلى المرأة وتقديم الدعم اللازم لها، والعمل على إيجاد حلول تحفظ حقوقها وكرامتها ضمن أجواء من السرية والخصوصية، كما تتولى اللجنة متابعة القضايا التي تحتاج إلى حماية أو تدخل قانوني بالتنسيق مع الجهات المختصة.

تعزيز الاستقرار

تكمن أهمية لجنة الصلح في دورها الكبير في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتقليل النزاعات داخل المجتمع، فهي تساهم في حل الكثير من المشكلات بسرعة وفعالية، وتخفف من اللجوء إلى المحاكم والإجراءات الطويلة، كما تساعد على تعزيز روح التعاون والتسامح بين أفراده.

حل الخلافات المجتمعية

ومن هذا المنطلق، أكدت الرئيسة المشتركة في كومين الشهيد رمزي "رفحة خلو"، أن لجنة الصلح تسعى إلى معالجة القضايا المتعلقة بالمرأة بكل الوسائل الممكنة، وخاصة الخلافات الزوجية، من خلال التقريب بين الطرفين ومحاولة تهدئة الأوضاع ومنحهم فرصة للتفاهم قبل الوصول إلى الطلاق.

وأوضحت "رفحة" اللجنة تعمل بشكل مباشر على حل المشكلات الأسرية والاجتماعية داخل الكومين"، مشيرةً إلى أن أغلب القضايا والمشكلات التي ترد إلى اللجنة تكون بسيطة ويتم حلها بشكل فوري من خلال الحوار والوساطة بين الأطراف؛ "في حال تبيّن أن القضية معقدة أو تحتاج إلى متابعة خاصة، يتم تحويلها إلى دار المرأة المختصة للتعامل معها بالشكل المناسب".

وأشارت إلى أن عدد القضايا التي تحوّل إلى الجهات المختصة قليل جداً، نظراً لنجاح اللجنة في معالجة معظم المشكلات داخل الكومين، مؤكدةً أن أي قضية لا يمكن أن تصل إلى المحكمة قبل الرجوع إلى لجنة الصلح.

واختتمت الرئيسة المشتركة لكومين الشهيد رمزي "رفحة خلو" حديثها: "أغلب القضايا التي يتم التعامل معها تتعلق بالخلافات الأسرية، والعنف، إضافة إلى المشكلات التي تحدث بين الجيران، وغالباً ما تتحول إلى الجهات المعنية لأنه يتم حلها داخل الكومين".

سوريا في الربع الأول من العام الجاري..
عنف مستمر والنساء والأطفال في صدارة الضحايا

مركز الأخبار - تبدو سوريا منذ مطلع العام الجاري ضمن دائرة جديدة من العنف، فهي أمام خريطة أمنية هشة تعيد إنتاج الخوف بأشكال مختلفة، على خلاف الخطابات التي تدعي الاستقرار المجتمعي والأمني، واستناداً إلى العديد من التقارير الموثقة تحتل النساء والأطفال مكانة أبرز ضمن قائمة الضحايا.

لم يعد الموت خبراً في سوريا، بل حدثاً لا يتجزأ من الحياة المعتادة التي يعيشها السكان، وعلى الرغم من تبدل السياسة والأدوار في سوريا، إلا إن العنف بقي سيد المواقف، في ظل غياب منظومة حماية فعالة وانعدام آليات المحاسبة التي جعلت المدنيين في دوامة الخطر، فالتقارير الموثقة خلال الربع الأول من العام الجاري "٢٠٢٦" تكشف حقيقة ما يجري وتندر بالمخاطر اليومية التي تشهدها النساء والأطفال على وجه الخصوص.

العنف مشهد يومي

الأخطر في هذه الأرقام ليس حجمها وحده، بل دلالتها السياسية والأمنية، فحين يشكل المدنيون النسبة الأكبر من الضحايا، يصبح الحديث عن «انخفاض التصعيد» أو «الانتقال السياسي» ناقصاً، إن لم يكن مضللاً، فالأمن لا يقاس بعدد الاتفاقات الموقعة أو التصريحات الدبلوماسية، بل بقدرة الطفل على الذهاب إلى مدرسته، والمرأة إلى عملها، والعائلة إلى بيتها، من دون أن تتحول الحياة اليومية إلى رهان على النجاة.

وبحسب الإحصائيات الموثقة، توزع الضحايا على أشهر العام بكشف إيقاعاً مقلقاً، ففي كانون الثاني، سجل مقتل ٢٨٩ شخصاً، بينهم ١٨٩ مدنياً، من ضمنهم ٣٣ امرأة و٣٩ طفلاً.

كان ذلك مؤشراً بعام يبدأ من تراكم للانكشاف الأمني، وجاء شباط ليحمل أعلى حصيلة شهرية حتى الآن، مع ٥٨٢ قتيلاً، بينهم ٢١١ مدنياً و٣٧١ من غير المدنيين، في قفزة تعكس اتساع نطاق المواجهات أو تعدد مصادر العنف أو كليهما معاً.

في آذار، تراجعت الحصيلة إلى ٢٣٨ قتيلاً، لكنها بقيت مقلقة: ١٨٨ من المدنيين مقابل ٥٠ من غير المدنيين، فانخفاض العدد الإجمالي لم يعن بالضرورة خفضاً في حماية السكان، بل انتقال العنف إلى أنماط أكثر انتقائية أو محلية، حيث تبقى المجتمعات غير المسلحة هي الحلقة الأضعف.

في نيسان، عاد العدد إلى الارتفاع مع ٢٤٦ قتيلاً، بينهم ١١٨ مدنياً، قبل أن ينخفض في أيار إلى ١٠٧ ضحية حتى الآن، منهم ٧٧ مدنياً، مقتل ما لا يقل عن ١٤١٢ شخصاً حتى مطلع شهر أيار الجاري، بينهم ٨٣٣ مدنياً و٦٩ من غير المدنيين يكشف عن بنية أزمة لم تعالج جذورها بعد، فالحركة صعوداً وهبوطاً لا تعني أن الأزمة تتبدل، بل أن العنف يعيد توزيع نفسه داخل بيئة شديدة الهشاشة، فلم يعد حدثاً استثنائياً مرتبطاً بجبهة محددة أو لحظة تصعيد عابرة، بل بنية كامنة داخل المشهد العام، قابلة للانفجار كلما توافرت شروطها.

دواءٌ جديد يوقِف تقدُّم سرطان الكلى

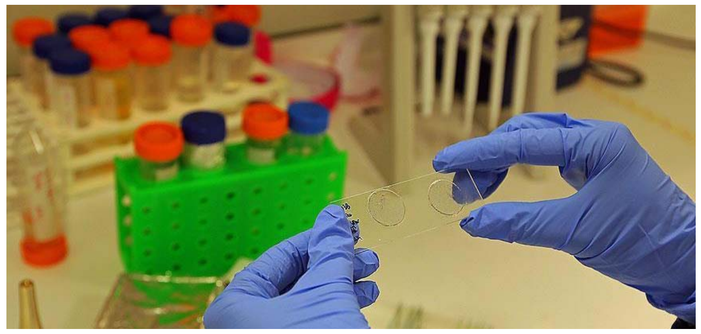

أظهرت دراسة سريرية أميركية نتائج مُشجِّعة لدواء مناعي تجريبي جديد، قد يمثّل خطوةً مهمّة في علاج سرطان الكلى المتقدّم، وأوضح باحثون من جامعة ييل أن الدواء الجديد نجح في تقليص الأورام وإيقاف تقدّم المرض لدى عدد من المرضى، ونُشرت النتائج، الخميس، في دورية "تقارير طبّ الخلية".

ويُعدُّ سرطان الكلى المتقدّم مرحلةً متطوّرة من المرض؛ إذ يمتدُّ الورم خارج الكلية أو ينتشر إلى أعضاءٍ أخرى، مثل الرئتين أو العظام أو الكبد، وفي هذه المرحلة يصبح العلاج أكثر تعقيداً، إذ لا تكون الجراحة وحدها كافية، ويعتمد الأطباء عادةً على علاجاتٍ جهازية، مثل العلاج المناعي، للسيطرة على نمو المرض وإبطاء انتشاره.

واختبر الفريق نوعاً جديداً من العلاج المناعي على أكثر من ١٠٠ مريض مصابين بأنواع مختلفةٍ من السرطان بين عامَي ٢٠٢١ و٢٠٢٤، وكان معظمهم قد أُخضعوا لعلاجاتٍ متعدّدة من دون تحقيق استجابة فعّالة، وركزت الدراسة بشكلٍ خاص على سرطان الخلايا الكلوية المتقدّم، وهو أكثر أنواع سرطان الكلى شيوعاً وعدوانيةً.

وشملت التجربة ٢٢ مريضاً مصابين بهذا النوع من السرطان، وكانت أورامهم قد استمرّت في التقدُّم رغم تلقّي العلاجات القياسية، وأظهرت النتائج أنّ الدواء أدى إلى شفاء كامل لدى مريض واحد، وإلى تقليص حجم الأورام لدى مريضَيْن آخرَيْن، فيما استقرّ المرض لدى ثلاثة مرضى لمدّة طويلة، وصلت في إحدى الحالات إلى ٢٥ شهراً.

ويعتمد العلاج المناعي على تحفيز جهاز المناعة لمهاجمة الخلايا السرطانية، وإنما بشكلٍ أكثر فاعلية.

ويستهدف الدواء الجديد بروتيناً يُعرف باسم "إتش بي كيه ١"، وهو أحد العوامل التي تكبح نشاط الخلايا المناعية، بما في ذلك الخلايا التائية، ويوجد هذا البروتين داخل أنواع متعدّدة من الخلايا المناعية، ممّا يجعل استهدافه خَدياً علمياً معقّداً، وأشار الباحثون إلى إنّ هذا التحدّي يعود إلى وجود البروتين داخل الخلية وليس على سطحها، بالإضافة إلى تشابه تركيبه مع بروتينات أخرى أساسية، ممّا صعّب تطوير دواء يستهدفه بدقة من دون التأثير في وظائف خليوية أخرى.

ومع ذلك، تمكّن الفريق من تطوير عقار قادر على الدخول إلى الخلايا المناعية وتعطيل بروتين "إتش بي كيه ١"، ممّا أسهم في استعادة الجهاز المناعي قدرته على مهاجمة الخلايا السرطانية.

وللتأكد من دقة الاستهداف، استخدم الباحثون عيّنات دم من المرضى لتطوير اختبار يقيس المؤشرات الحيوية المرتبطة بتثبيط البروتين، وأظهرت النتائج إنّ الدواء نجح بالفعل في تعطيله داخل الخلايا التائية.

وخلص الباحثون إلى إنّ هذه النتائج تُمثّل خطوةً مهمّة نحو تطوير علاجات مناعية أكثر فاعلية، قد تُسهم مستقبلاً في السيطرة على السرطان، وربما تحقيق معدلات شفاء أعلى لدى المرضى المصابين بأورامٍ متقدّمة.

هل يوجد حقاً ملح صحي؟ الحقيقة الكاملة

أظهرت دراسة سريرية أميركية نتائج مُشجِّعة لدواء مناعي تجريبي جديد، قد يمثّل خطوةً مهمّة في علاج سرطان الكلى المتقدّم، وأوضح باحثون من جامعة ييل أن الدواء الجديد نجح في تقليص الأورام وإيقاف تقدّم المرض لدى عدد من المرضى، ونُشرت النتائج، الخميس، في دورية "تقارير طبّ الخلية".

ويُعدُّ سرطان الكلى المتقدّم مرحلةً متطوّرة من المرض؛ إذ يمتدُّ الورم خارج الكلية أو ينتشر إلى أعضاءٍ أخرى، مثل الرئتين أو العظام أو الكبد، وفي هذه المرحلة يصبح العلاج أكثر تعقيداً، إذ لا تكون الجراحة وحدها كافية، ويعتمد الأطباء عادةً على علاجاتٍ جهازية، مثل العلاج المناعي، للسيطرة على نمو المرض وإبطاء انتشاره.

واختبر الفريق نوعاً جديداً من العلاج المناعي على أكثر من ١٠٠ مريض مصابين بأنواع مختلفةٍ من السرطان بين عامَي ٢٠٢١ و٢٠٢٤، وكان معظمهم قد أُخضعوا لعلاجاتٍ متعدّدة من دون تحقيق استجابة فعّالة، وركزت الدراسة بشكلٍ خاص على سرطان الخلايا الكلوية المتقدّم، وهو أكثر أنواع سرطان الكلى شيوعاً وعدوانيةً.

وشملت التجربة ٢٢ مريضاً مصابين بهذا النوع من السرطان، وكانت أورامهم قد استمرّت في التقدُّم رغم تلقّي العلاجات القياسية، وأظهرت النتائج أنّ الدواء أدى إلى شفاء كامل لدى مريض واحد، وإلى تقليص حجم الأورام لدى مريضَيْن آخرَيْن، فيما استقرّ المرض لدى ثلاثة مرضى لمدّة طويلة، وصلت في إحدى الحالات إلى ٢٥ شهراً.

ويعتمد العلاج المناعي على تحفيز جهاز المناعة لمهاجمة الخلايا السرطانية، وإنما الأورام غالباً ما تتجنَّب الهجوم المناعي عبر استغلال ما يُعرف بـ"الفرامل المناعية"، وهي آليات طبيعية تمنع الجهاز المناعي من العمل بشكلٍ مفرط قد يسبب التهابات أو أمراضاً مناعية، وتعمل بعض العلاجات المناعية الحديثة على تعطيل هذه "الفرامل"، بما يسمح للخلايا المناعية بمهاجمة الورم بشكلٍ أكثر فاعلية.

ويستهدف الدواء الجديد بروتيناً يُعرف باسم "إتش بي كيه ١"، وهو أحد العوامل التي تكبح نشاط الخلايا المناعية، بما في ذلك الخلايا التائية، ويوجد هذا البروتين داخل أنواع متعدّدة من الخلايا المناعية، ممّا يجعل استهدافه خَدياً علمياً معقّداً، وأشار الباحثون إلى إنّ هذا التحدّي يعود إلى وجود البروتين داخل الخلية وليس على سطحها، بالإضافة إلى تشابه تركيبه مع بروتينات أخرى أساسية، ممّا صعّب تطوير دواء يستهدفه بدقة من دون التأثير في وظائف خليوية أخرى.

ومع ذلك، تمكّن الفريق من تطوير عقار قادر على الدخول إلى الخلايا المناعية وتعطيل بروتين "إتش بي كيه ١"، ممّا أسهم في استعادة الجهاز المناعي قدرته على مهاجمة الخلايا السرطانية.

وللتأكد من دقة الاستهداف، استخدم الباحثون عيّنات دم من المرضى لتطوير اختبار يقيس المؤشرات الحيوية المرتبطة بتثبيط البروتين، وأظهرت النتائج إنّ الدواء نجح بالفعل في تعطيله داخل الخلايا التائية.

وخلص الباحثون إلى إنّ هذه النتائج تُمثّل خطوةً مهمّة نحو تطوير علاجات مناعية أكثر فاعلية، قد تُسهم مستقبلاً في السيطرة على السرطان، وربما تحقيق معدلات شفاء أعلى لدى المرضى المصابين بأورامٍ متقدّمة.

بطلات الدوري السوري ينتقدن إدارة الهلال: «لا تسرقوا تعبنا»

روناهي/ قامشلو ـ بدأت سيدات نادي الهلال لكرة القدم بنشر نداء عبر صفحاتهن الشخصية على مواقع التواصل الافتراضي، عبّرنَ فيه عن استيائهن من الظروف التي يمرُّ بها الفريق، وما وصفنه بتجاهل حقوقهن والتضييق عليهن من قِبل إدارة النادي، رغم الإنجازات التي حققنها خلال السنوات الماضية.

ووجّهت اللاعبات نداءهن إلى القيادات في وحدات حماية المرأة وقوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية والحركات النسائية، وأكدت اللاعبات في بيانهن إن الألقاب التي حققها الفريق لم تكن صدفةً، بل جاءت نتيجة جهود جماعية كبيرة من اللاعبات والكادر الفني والإداري، مشيراتٍ إلى أنهن نقلنَ هوية وثقافة المنطقة إلى خارج البلاد، وأثبتن قدرة المرأة والفتاة الكردية والسورية بشكلٍ عام على تحقيق النجاح وصناعة الإنجازات.

وأضاف البيان إن الفريق كان يطمح لتمثيل المنطقة بأفضل صورة في بطولة غرب آسيا، رغم ما وصفنه بالضغوط والتضييق الذي تعرضن له من إدارة النادي خلال الفترة الماضية، مؤكدات إنهن واصلن العمل وجُحنَ في تحقيق لقبي السيدات والناشئات، كما أشارت اللاعبات إلى أن تجاهل حقوقهن ومحاولة منح إنجازاتهن للآخرين يمسُّ كرامتهن ويختصر سنوات من التعب والتضحيات، معتبرات إن موقف اللاعبة أية محمد في المطالبة بإلغاء مظاهر الاحتفال احتراماً للشهداء والأسرى كان موقفاً إنسانياً يعبّر عن أخلاق الرياضة ووجع أمهات وأهالي الأسرى والشهداء.

واتهمت اللاعبات إدارة النادي بالرد على هذا الموقف عبر الإقصاء وحرمان بطلات الدوري من حقوقهن ومستحقاتهن، مؤكدات إن «رياضة المرأة ليست وسيلة للشهرة والمصالح»، وإن اللاعبات يستحققنَ الاحترام والتقدير لا التهميش.

وختمت اللاعبات نداءهن بالتأكيد على إن «سيدات قامشلو أكبر من الإدارات المؤقتة»، وإن الإنجازات الحقيقية ستبقى في ذاكرة الجماهير مهما تغيرت الإدارات والمناصب.

وتعكس أزمة سيدات نادي الهلال حالةً أعمق من مجرد خلاف داخل نادي رياضي، لأنها تفتح الباب أمام نقاش واسع حول طريقة إدارة الرياضة النسائية، وحدود حرية اللاعبات في التعبيرعن مواقفهن الإنسانية والاجتماعية، فاللافت في القضية إن الفريق لم يكن عادياً على المستوى الرياضي، بل يُعدُّ من أبرز الفرق النسائية في سوريا خلال السنوات الأخيرة، بعد تتويجه المتكرر بلقب الدوري، ونجاحه في تقديم صورة مختلفة عن رياضة المرأة في المنطقة، لكن، رغم هذه الإنجازات، يبدو إن العلاقة بين اللاعبات والإدارة وصلت إلى مرحلةٍ من التوتر والانقسام، خاصةً مع شعور اللاعبات بأن جهودهن لم تعد تُقابل بالتقدير الذي يليق بما قدمنه داخل الملعب، كما أن نشر النداء بشكلٍ علني وعبر الصفحات الشخصية يحمل دلالةً مهمة، وهي إن اللاعبات لم يعدنَ يفضلنَ إبقاء الخلافات داخل الغرف المغلقة، بل قررن إيصال القضية إلى الرأي العام والجهات القيادية، في محاولةٍ للضغط من أجل إيجاد حلول أو وقف ما يعتبرنه تهميشاً وإقصاءً.

ومن جهة أخرى، فإن ربط الأزمة بموقف اللاعبة أية محمد تجاه الاحتفالات يكشف إن القضية تجاوزت الجانب الرياضي البحت، وأصبحت مرتبطةً بحرية التعبير وحدود تقبّل الإدارات للآراء المختلفة داخل الأندية.

وتُظهر الأزمة أيضاً التناقض القائم أحياناً بين الشعارات المعلنة حول "دعم المرأة" وبين الواقع العملي داخل بعض المؤسسات الرياضية، إذ ترى اللاعبات إنهن حظينَ بالدعم طالما كنَّ يحققنَ الإنجازات، لكن الأمور تغيّرت عندما عبّرن عن موقف مستقل.

وفي المقابل، فإن استمرار هذا الخلاف قد ينعكس سلباً على مستقبل الفريق، خاصةً مع الحديث عن حرمانه من المشاركة الخارجية وتفكك الكادر الفني والإداري، وهو ما قد يؤدي إلى خسارة أحد أبرز المشاريع الناجحة في كرة القدم النسائية السورية.

ورغم كل ذلك، تبدو الرسالة الأهم في بيان اللاعبات هي إن الرياضة بالنسبة لهن لم تعد مجرد نتائج وألقاب، بل مساحة مرتبطة بالكرامة والهوية والحق في التعبير، وهي أمور جُعل هذه الأزمة تتجاوز حدود الملعب إلى نقاشٍ اجتماعي وثقافي أوسع داخل المجتمع الرياضي.

جدير بالذكر أن سيدات الهلال حققنَ لقب الدوري السوري للسيدات لثلاث مواسم متتالية: ٢٠٢٣ ـ ٢٠٢٤، ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥، ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦، وتثبت مشاركتهن في بطولة غرب آسيا القادمة للأندية، والتي من المفترض أن تُقام في شهر تموز القادم بالأردن، ولكن يبدو المشاركة باتت على المحك، علماً لساعة إعداد هذا التقرير لم ترد الإدارة على نداءات وبيان اللاعبات حتى الآن.

أهلي حلب يواصل صدارته للدوري السوري الممتاز

روناهي/ قامشلو ـ واصل نادي أهلي حلب تمسكه بصدارة الدوري السوري الممتاز لكرة القدم للموسم ٢٠٢٥ ـ ٢٠٢٦، بعدما حقق فوزاً كبيراً على ضيفه الشرطة بأربعة أهداف دون رد، بينما يواصل نادي حمص الفداء مطاردته للمتصدر بفارق نقطة واحدة فقط وذلك بعد تحقيقه الفوز على ضيفه نادي أمية بنتيجة ٢-١، ليرفع رصيده إلى ٥٠ نقطة.

واستمر نادي الوحدة في المركز الثالث، بعد فوزه على مضيفه نادي خان شيخون بهدفين دون مقابل، فيما حقق نادي دمشق الأهلي فوزاً ثميناً على ضيفه نادي الشعلة بهدف دون رد، في مواجهة اتسمت بأهمية كبيرة على صعيد النقاط.

بدوره، فاز نادي الفتوة بصعوبةٍ على ضيفه نادي الحرية بهدف نظيف، بينما عاد نادي الكرامة بفوزٍ هام من ملعب نادي حطين بعد الفوز عليه بنتيجة هدفين مقابل هدف واحد.

وفي مباراةٍ أخرى، فرض التعادل الإيجابي نفسه بنتيجة هدفين لهدفين على مواجهة نادي الطليعة وضيفه نادي تشرين، وكانت منافسات الجولة ٢٢ قد انطلقت بفوزٍ كبير لنادي الجيش على ضيفه نادي جبلة بثلاثة أهداف مقابل هدف.

من جانبه أصدر مجلس إدارة نادي أمية الرياضي بياناً استنكر فيه ما وصفه بالأخطاء التحكيمية المتكررة التي يتعرض لها الفريق، مؤكداً إن آخرها جاء خلال مواجهة حمص الفداء ضمن سلسلة من القرارات التي اعتبرها مؤثرة على نتائج الفريق وحقوقه في المنافسات الرسمية.

وأكدت إدارة النادي في بيانها إن ما يحدث تجاوز حدود «الأخطاء التقديرية»، وأصبح يمس بشكلٍ مباشر مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، خاصةً مع تكرار الحالات التحكيمية المثيرة للجدل بحق الفريق خلال المباريات الأخيرة.

وأوضح البيان إن إدارة النادي تقدمت باحتجاج رسمي إلى الاتحاد العربي السوري لكرة القدم مرفقاً بتسجيلات فيديو توثّق الحالات التحكيمية محل الاعتراض، بانتظار الرد والإجراءات التي ستتخذها الجهات المختصة، كما شددت إدارة أمية على أنها تحتفظ بكامل حقوقها القانونية والإدارية، مؤكدةً إنها لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما وصفته بـ «الظلم التحكيمي»، وستتابع القضية عبر القنوات الرسمية للحفاظ على حقوق النادي وجماهيره.

وتأتي هذه التطورات في ظل تصاعد الانتقادات الموجهة للتحكيم السوري خلال الفترة الأخيرة، بعد تكرار احتجاجات الأندية على بعض القرارات التي أثارت الجدل في مختلف المسابقات المحلية، أما الترتيب بالكامل لدوري السوري الممتاز فمثلما ذكرنا بأن أهلي حلب مستمر في صدارة جدول الترتيب برصيد ٥١ نقطة، متقدماً بفارق نقطة واحدة عن حمص الفداء صاحب المركز الثاني برصيد ٥٠ نقطة.

واحتل الوحدة المركز الثالث برصيد ٤٥ نقطة، يليه الكرامة رابعاً بـ ٣٨ نقطة، فيما جاء حطين في المركز الخامس برصيد ٣٦ نقطة، وحلّ تشرين سادساً برصيد ٣٤ نقطة، متقدماً بفارق نقطة عن الطليعة صاحب المركز السابع بـ ٣٣ نقطة، بينما استقر الجيش في المركز الثامن برصيد ٣١ نقطة، وجاء الحرية في المركز التاسع بـ ٢٨ نقطة، يليه الشرطة عاشراً برصيد ٢٥ نقطة، ثم الفتوة في المركز الحادي عشر بـ ٢٤ نقطة، ودمشق الأهلي في المركز الثاني عشر برصيد ٢٣ نقطة.

وفي المراكز الأخيرة، حلَّ جبلة الثالث عشر بـ ١٩ نقطة، وخان شيخون الرابع عشر برصيد ١٨ نقطة، فيما جاء أمية في المركز الخامس عشر بـ ١٤ نقطة، وتذيّل الشعلة جدول الترتيب برصيد ١٣ نقطة بعد مرور ٢٢ جولة من عمر المسابقة.

ذوو الشهداء: الثامن عشر من أيار يفرض علينا مسؤولية حماية المكتسبات ووحدة الصف الكردي

الدرباسية/ نيرودا كرد ـ أكد ذوو شهداء حركة التحرر الكردستانية، على أن يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية يوم تجديد العهد في السير على خطا هؤلاء الشهداء، ولفتوا إلى أن وحدة الصف الكردي الركيزة الأساسية لحماية المكتسبات التي ضحى الشهداء في سبيلها.

يصادف الثامن عشر من أيار "يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية"، وهو يومٌ يستحضره الشعب الكردي بوصفه محطة نضالية وإنسانية عميقة، ارتبطت بآلاف التضحيات التي قدّمت في سبيل الحرية والكرامة والدفاع عن وجود الشعب الكردي وحقوقه المشروعة، ففي هذا اليوم، لا تقتصر الذكرى على استحضار أسماء الشهداء فحسب، بل تتحول إلى مناسبة لتجديد العهد بالسير على خطاهم، وصون القيم التي ناضلوا من أجلها، وفي مقدمتها الحرية والعدالة والمساواة والأخوة بين الشعوب.

مسار نضالي جديد

وعلى مدار عقود، شكّلت تضحيات الشهداء نقطة التحول الأساسية في تاريخ القضية الكردية، إذ تمكنت حركة التحرر الكردستانية من رسم مسار نضالي جديد؛ أعاد للشعب الكردي ثقته بذاته، وفتح أمامه آفاق الدفاع عن هويته وثقافته ووجوده السياسي والاجتماعي، كما أسهمت هذه التضحيات في تحقيق مكاسب هامة على صعيد تنظيم المجتمع، وترسيخ إرادة المقاومة، وإبراز القضية الكردية كقضية شعب يسعى إلى الحرية والديمقراطية في وجه سياسات الإنكار والإقصاء.

وفي ظل التطورات التي تشهدها المنطقة اليوم، تبرز مسؤولية الشعب الكردي أكثر من أي وقت مضى في الحفاظ على المكتسبات التي تحققت بدماء الشهداء، والعمل على تثبيت الحقوق الكردية دستورياً وقانونياً، بما يضمن الاعتراف بالشعب الكردي وحقوقه الثقافية والسياسية ضمن أي حلول ديمقراطية مستقبلية، ويرى الكثير من أبناء الشعب الكردي أن المرحلة الحالية تتطلب وعياً جماعياً ووحدة في الموقف؛ لأن التحديات والمؤامرات التي استهدفت الكرد عبر التاريخ لا تزال قائمة بأشكال مختلفة، الأمر الذي يجعل من وحدة الصف الكردي ضرورة وطنية ومصيرية.

رمزية ١٨ أيار

وحول هذا الموضوع، التقت صحيفتنا

عماد بوري

فوزة عمر

ناضلوا وضحوا بدمائهم في سبيل الدفاع عن هذا الشعب ونيل حقوقهم".

وتابع: "ومن جهة أخرى، فإن يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية لا يعد مجرد رمز استذكاري سنوي، بل تأكيداً على ضرورة المضي على خطا شهدائنا الأوائل، الذين لولا تضحياتهم لما حقق الشعب الكردي ما حققه اليوم من مكتسبات فرضت واقعاً جديداً على مستوى كردستان والشرق الأوسط عموماً".

النضال يؤدي للسلام

"روناهي"، عم الشهيد عباس "عماد بوري"؛ "الثامن عشر من شهر أيار، تاريخ يحمل دلالات ومعان عظيمة في ذاكرة الكرد، حيث يستحضر الشعب الكردي في هذا اليوم شهداء حركة التحرر الكردستانية الذين وبين بوري: "ولعل أبرز المنجزات التي حققها الشعب الكردي خلال مسيرته النضالية، والتي كان خط الشهداء بوصلته الأولى فيها، هي مرحلة السلام والمجتمع الديمقراطي الساري حالياً في باكور كردستان وتركيا، وعلى الرغم من تباطئها، إلا إن هذه العملية تعد مرحلة مفصلية في تاريخ حركة التحرر الكردستانية"، مضيفاً: "فعلى الرغم من الشائعات التي يحاول العدو ترويجها، إلا إن التاريخ أثبت أن هذه العملية هي من الانتصارات التي حققتها حركة التحرر الكردستانية خلال تاريخه النضالي بقيادة الشهداء".

وأنهى عم الشهيد عباس "عماد بوري": "لا يزال درب النضال طويلاً، والشعب الكردي لا يزال يتلك الروح الوطنية التي تدفعه لمواصلة هذا النضال، لذلك؛ فإن السير على نهج الشهداء، والمحافظة على المكتسبات التي حققها الشعب الكردي في أجزاء كردستان الضمانة لهذه النضالات، وكما كان شهداؤنا هم الشعلة الأولى في طريق الحرية، فإننا نعاهدهم بأننا على خطاهم سائرين حتى تحقيق النصر الذي ضحوا في سبيله".

يوم بنكهة الانتصار

ومن جانبها، قالت شقيقة الشهيدة برجم "فوزة عمر": "بداية نبارك يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية" على عوائل الشهداء الأوائل، الذين كتبوا بدمائهم الطاهرة تاريخ شعبنا الكردي، والذي لولا تضحياتهم لكان الشعب الكردي قد تعرض منذ زمن طويل لإبادة جماعية تُنهي تاريخه وثقافته ووجوده على أرضه التاريخية".

وأردفت: "نمر علينا اليوم هذه المناسبة العزيزة على قلوبنا في ظل تطورات كبيرة طرأت على واقع الشعب الكردي في أجزاء كردستان الأربعة، لأن الشعب الكردي قد قطع أشواطاً كبيرة على درب النضال، استطاع خلالها تحقيق العديد من المنجزات التاريخية التي جاءت بتضحيات هؤلاء الشهداء، لذلك؛ فإن يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية هذا العام جاء في ظل انتصارات كبرى حققها الشعب الكردي".

وحدة الصف الكردي جائزة الشهداء

ولفتت "فوزة" إلى أنه، على الرغم من الانتصارات التي حققها الشعب الكردي منذ تأسيس حركة التحرر الكردستانية، ومنذ ارتقاء الشهيد الأول في صفوف هذه الحركة، إلا إن بعض التحديات لا تزال تعترض طريق النضال الذي يخوضه الشعب الكردي، وأبرزها هي حالة الانقسام والتشرذم الذي لا يزال يعاني منها المجتمع الكردي، فعلى الرغم من الضرورة التاريخية التي تمليها متطلبات المرحلة الراهنة، إلا إن القوى السياسية الكردية لا تزال غير مدركة هذه المرحلة، لذلك فإنها حتى اليوم لم تُخطُ خطوة جدية باتجاه وحدة الصف الكردي، وهذا ما يجب تلافيه بأسرع وقت ممكن من خلال وحدة حقيقية للشعب الكردي.

واختتمت شقيقة الشهيدة برجم "فوزة عمر" حديثها: "لنجعل يوم شهداء حركة التحرر الكردستانية لهذا العام يوماً لوحدة الصف الكردي، التي دفع أبناؤنا دماءهم في سبيل الوصل إليها، ومن هذا المنطلق، فإن عقد مؤتمر وطني كردستاني جامع لم يعد خياراً، بل بات ضرورة لا يُمكن جُنبه".

قرى ريف «كوباني» الجنوبي تستغيث.. دمار ونهب وغياب للخدمات

تشهد عدد من القرى الكردية في ريف كوباني الجنوبي أوضاعاً خدمية ومعيشية متدهورة، في ظل استمرار تداعيات الأحداث التي شهدتها المنطقة بتاريخ ١٨ كانون الثاني الماضي، عقب دخول القوات التابعة للحكومة المؤقتة تلك القرى، وما رافق ذلك من عمليات دمار ونهب طالت ممتلكات الأهالي.

ووفقاً للمعلومات، أن المجموعات التابعة للحكومة المؤقتة، انسحبت من القرى عقب اتفاق ٢٩ كانون الثاني، إلا إنها خلّفت وراءها منازل منهوبة بشكل كامل، وسط غياب أي خطوات لإعادة التأهيل أو تعويض المتضررين، الأمر الذي فاقم معاناة السكان الذين عاد قسم منهم إلى قرى تفتقر لأبسط مقومات الحياة.

ويشار إلى أن الخدمات الأساسية تكاد تكون معدومة، في وقت يعاني فيه بعض الموظفين من انقطاع الرواتب منذ عدة أشهر، إضافة إلى عدم توزيع المازوت الزراعي، وارتفاع أسعار الخبز ما انعكس سلباً على الواقع المعيشي والزراعي في المنطقة، كما أكد الأهالي أنهم يعيشون حالة من "ازدواجية الإدارة" بين الإدارة الذاتية والحكومة المؤقتة، حيث يتبادل الطرفان مسؤولية تقديم الخدمات، بينما تبقى القرى خارج دائرة الاهتمام الفعلي، وطالب أهالي القرى الجهات المعنية بالتدخل العاجل لتحسين الواقع الخدمي والمعيشي، والعمل على تعويض الأضرار والخسائر التي خلفتها العمليات العسكرية، مؤكدين أن استمرار تجاهل أوضاعهم ينذر بتفاقم الأزمة الإنسانية في المنطقة.

وفي السياق رصد "المرصد السوري" مساء الأحد ٢٠٢٦/٥/١٧، تنفيذ قوات تابعة للأمن العام حملة مداهمات في قرية مزغنة التابعة لناحية الجلبية بريف كوباني؛ بحجة البحث عن أسلحة.

ووفقاً للمعلومات، شملت الحملة مداهمة عدد من المنازل في القرية، فتحدث الأهالي عن تعرض نحو خمسة منازل لعمليات تخريب وسرقة محتويات وأموال أثناء التفتيش، إضافة إلى تسجيل حالات إهانات بحق بعض السكان خلال عمليات المداهمة.

وأشار شهود محليون إلى أن العناصر المشاركة في الحملة أثارت حالة من الخوف والهلع بين النساء والأطفال، مع دخول المنازل بشكل مفاجئ؛ مؤكدين أن بعض الممتلكات الخاصة سُرقت خلال عمليات التفتيش.

ولم تصدر حتى الآن توضيحات رسمية بشأن نتائج الحملة أو طبيعة الأسلحة.

تحديد سعر شراء القمح بـ ٤٦ ألف للطن الواحد
إجحاف بحق السوريين

قامشلو/ رفيق إبراهيم ـ بعد عدة مواسم جافة، نظراً لشحِّ الأمطار، كان عام 2026، عاماً استثنائياً من حيث هطول الأمطار الغزيرة، ما أنذر بموسمٍ جيد، وخلق ارتياحاً كبيراً لدى المزارعين والفلاحين في عموم سوريا، بوفرة الإنتاج الذي قد يعوّض بعضاً من خسائر الأعوام الماضية، لكن جرت الرياح بما لا تشتهي سفنهم، وصدر القرار المُجحف الذي أصدرته وزارة الاقتصاد والصناعة في الحكومة المؤقتة بسوريا.

القرار قضى بتحديد سعر شراء القمح القاسي من الدرجة الأولى لموسم ٢٠٢٦ بقيمة ٤٦ ألف ليرة سوريّة جديدة للطن الواحد، ما أثار موجة غضب واسعة لعموم الشعب السوري، وخاصةً لدى المزارعين والفلاحين، وجاءت ردود الأفعال رافضةً لتسعيرة الحكومة المؤقتة، واصفةً إياها بالقرار المُجحف، مؤكدين على أن التسعيرة لا تكفي مصاريفهم، داعين الحكومة بتعديل التسعيرة وبشكلٍ فوري.

يجب تعديل التسعيرة

ورفضاً لتسعيرة الحكومة المؤقتة، أعربت ثمانية أحزاب سياسية في الجزيرة، عن رفضها لقرار الحكومة المؤقتة في سوريا بتحديد سعر شراء طن القمح القاسي بـ ٤٦ ألف ليرة سوريّة من العملة الجديدة، ودعتها لإعادة النظر الفوري في القرار.

وعبّرت الأحزاب، عبر بيان، عن رفضها لقرار الحكومة المؤقتة إلى "إعادة النظر بإعلانها، الحكومة المؤقتة إلى "إعادة النظر في القرار، واعتماد سعرٍ شراء جديد لا يقل عن ٥٠ سنتاً أمريكياً للكيلوغرام، بما يضمن هامش ربح مُنصف للمزارعين. وبدعم استمرارية القطاع الزراعي والإنتاج المحلي".

وشددت: إن "خطورة القرار تتضاعف على مزارعي وفلاحي محافظة الحسكة، التي تنتج نحو نصف محصول القمح في سوريا، وتعتمد بشكلٍ أساسي على القطاع الزراعي كمصدر رئيس للنشاط الاقتصادي، لأن التسعيرة الحالية غير واقعية، ولا تراعي تكاليف الإنتاج أو معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات".

ودعت الأحزاب السياسية في ختام بيانها، الحكومة المؤقتة إلى "إعادة النظر في القرار، واعتماد سعرٍ شراء جديد لا يقل عن ٥٠ سنتاً أمريكياً للكيلوغرام، بما يضمن هامش ربح مُنصف للمزارعين. وبدعم استمرارية القطاع الزراعي والإنتاج المحلي".

وأكدت: إن "هذا السعر يُكبّد المزارعين والفلاحين، خسائر كبيرة، ويُضعف قدرتهم على الاستمرار في زراعة المحاصيل الاستراتيجية، خلال المواسم المقبلة، ومن هنا نحذّر من تداعيات سلبية على الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد".

وشددت: إن "خطورة القرار تتضاعف على مزارعي وفلاحي محافظة الحسكة، التي تنتج نحو نصف محصول القمح في سوريا، وتعتمد بشكلٍ أساسي على القطاع الزراعي كمصدر رئيس للنشاط الاقتصادي، لأن التسعيرة الحالية غير واقعية، ولا تراعي تكاليف الإنتاج أو معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والخدمات".

التسعيرة لا تتناسب مع تكاليف الإنتاج

من جهةٍ أخرى، خرج أهالي ومزارعي الرقة، في مظاهرة احتجاجية، رفضاً لتسعيرة القمح التي أقرّتها الحكومة السوريّة المؤقتة، مطالبين برفع سعر شراء المحصول بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والمعيشة، وإقالة وزير الاقتصاد.

وأشار المحتجون إلى إن أسعار مستلزمات الزراعة شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الموسم الحالي، لافتين إلى أن سعر طن السماد وصل إلى نحو ٨٠٠ دولاراً، في حين إن التسعيرة المعتمدة للقمح لا تغطي تكاليف الزراعة والحصاد، ما يهدد بخسائر كبيرة للمزارعين ويزيد من الأعباء المعيشية على سكان المنطقة.

وخلال المظاهرة، عبّر عدد من الأهالي عن رفضهم لما وصفوه بـ "سياسات التعسف" بحق المزارعين، معتبرين إن استمرار هذه السياسات يفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية في الجزيرة السورية، ويؤثر بشكلٍ مباشر على الأمن الغذائي ومصدر رزق آلاف العائلات.

كما طالب المشاركون بإقالة وزير الاقتصاد في الحكومة المؤقتة، محمّلين الوزارة مسؤولية تدهور الواقع الزراعي والمعيشي. وداعين إلى اعتماد تسعيرة عادلة تراعي ارتفاع تكاليف الإنتاج وتحفظ حقوق المزارعين.

ومن الجدير بالذكر، إن أهالي الرقة ودير الزور ومناطق أخرى من سوريا، كانوا قد خرجوا بوقفاتٍ احتجاجية، رافضين تسعيرة الحكومة المؤقتة، مطالبين، بتعديلها بما يتناسب مع تكاليف الإنتاج، والعيش الكريم للمواطن السوري.

ورفع المشاركون في المظاهرة شعارات طالبت بإنصاف المزارعين وإعادة النظر في سعر شراء القمح، مؤكدين إن التسعيرة المحددة بقيمة ٤٦ ألف ليرة سوريّة جديدة للطن الواحد، لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف الإنتاج، ولا تلبّي الحد الأدنى من احتياجات المزارعين في مناطق الجزيرة السوريّة.

اللجنة العُليا للانتخابات تُعلن القوائم الأولية للهيئات الناخبة في الحسكة وكوباني

مركز الأخبار ـ أصدرت اللجنة العليا لـ "انتخابات مجلس الشعب السوري"، قائمة أولية بأسماء أعضاء الهيئات الناخبة في الدوائر الانتخابية بمحافظة الحسكة، والتي تشمل الحسكة وقامشلو وديرك، إضافةً إلى دائرة كوباني، وذلك ضمن إجراءات استكمال تشكيل الهيئات الناخبة في المناطق المشمولة بالنظام الانتخابي المؤقت.

وفقاً لنص القرار، فإن إصدار القوائم الأولية يستند إلى "أحكام الإعلان الدستوري"، وإلى المرسومين رقم (١١) ورقم (١٤٣) لعام ٢٠٢٥، إضافةً إلى مُخرجات عمل اللجان الفرعية التي أعلنت بدورها القوائم الأولية لأعضاء الهيئة الناخبة في تلك الدوائر.

وبحسب القرار، فإن القوائم الأولية التي صدرت في دوائر الحسكة وقامشلو وديرك وكوباني، ستخضع لمرحلة تدقيق نهائية من قبل اللجنة العليا لـ "انتخابات مجلس الشعب"، تمهيداً لاعتماد القوائم النهائية وتحديد النصاب الانتخابي لكل دائرة وفق النظام الانتخابي المؤقت المعتمد، كما أتاح القرار لكل ذي مصلحة الحق في تقديم طعن بالقوائم الأولية الخاصة بدائرته الانتخابية أمام لجنة الطعون في المحافظة، وذلك خلال يومي الاثنين والثلاثاء الموافقين ١٨ و١٩ أيار الجاري، على أن تُنظر هذه الطعون وفق الأصول القانونية المعتمدة.

ويأتي هذا التطور بعد أقل من أسبوع على إعلان تشكيل اللجان الفرعية في تلك المناطق، وسط تساؤلات محليّة حول آلية اختيار أعضاء الهيئة الناخبة، ومعايير الترشيح، وسرعة إنجاز القوائم خلال فترة زمنية قصيرة، وجاءت شروط عضوية الهيئة الناخبة كما يلي:- يشترط فيمن يُقبل عضواً في الهيئة الناخبة ضمن الدوائر الانتخابية المعتمدة،

ـ أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية. ومُثبتاً ذلك في السجلات المدنية المعتمدة،

ـ أن أتمَّ الثامنة عشرة من عمره بتاريخ اعتماد القوائم الأولية للهيئة الناخبة،

ـ أن يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة، وألا يكون محجوراً عليه أو فاقداً للأهلية لأي سبب قانوني،

ـ ألا يكون محكوماً عليه بجناية أو بجنحة شائنة، أو بعقوبة سالبة للحقوق المدنية ما لم يكن قد رُدَّ إليه اعتباره قانوناً،

ـ ألا يكون محروماً من الحقوق المدنية أو السياسية بموجب حكم قضائي مبرم،

ـ أن يتمتع بحُسنِ السيرة والسلوك، وألا يكون متورطاً في قضايا فساد أو جرائم تمسُّ أمن الدولة أو كرامة الوظيفة العامة،

أن يكون مُقيماً ضمن الدائرة الانتخابية التي يباشر فيها مهامه، أو مرتبطاً بها ارتباطاً قانونياً أو اجتماعياً ثابتاً وفق ما تقرره اللجنة الفرعية المُختصة،

ـ ألا يكون من العاملين في اللجان الانتخابية العليا أو الفرعية، بما يمنع تضارب المصالح.

وتتمثل مهمة أعضاء الهيئة الناخبة في المشاركة في اختيار أعضاء البرلمان في سوريا ضمن دوائرهم الانتخابية.

وحسب ما جاء في الإعلان، فإن أعداد الأسماء ضمن الهيئات الناخبة في الحسكة وصلت إلى ١٧٢ اسماً، فيما بلغ عدد أعضاء وعضوات الهيئة في ديرك ١٠٤ أعضاء، وفي قامشلو ٢٥١ عضواً، وفي كوباني ١٢٨ عضواً، وسط غياب واضح في نسبة تمثيل المرأة.

خلال ٢٤ ساعة مقتل ستة أشخاص في سوريا

مركز الأخبار ـ وثّق المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل ستة أشخاص في حوادثٍ متفرقة شهدتها عدة مناطق سوريّة، تنوعت بين عمليات قتل وخلافات عائلية ومجسمات مسلحة وحوادث إطلاق نار.

وفي التفاصيل، شهدت مدينة دير الزور مقتل شاب متأثراً بإصابته بطلق ناري أطلقه مجهولون بعد استدراجه إلى طريق المقابر في المدينة، بينما لقي أحد عناصر وزارة الدفاع بالحكومة المؤقتة مصرعه إثر هجوم نفذه عناصر من مرتزقة داعش استهدفوه في بلدة الزياري شرق دير الزور، فيما قتل شاب إثر إصابته بطلق ناري، على خلفية نزاع عائلي حول ملكية قطعة أرض في مدينة الشحيل، وفي ريف اللاذقية، قتلت امرأة على يد زوجها في قرية حوش السلمية بريف جبلة، وذلك على خلفية خلافات عائلية، أما في ريف طرطوس، فقد توفي شاب بتحدر من قرية الخربة التابعة لمنطقة بانياس، بعد تعرضه للتسمم نتيجة وضع مادة سامة داخل فنجان قهوة، وفق ما أفادت به مصادر محلية، وفي مدينة السويداء، توفي شاب جراء إصابته بطلق ناري عن طريق الخطأ، خلال حادثة وقعتْ داخل أرض زراعية بين بلدتي الرحى ومصاد جنوب المدينة.

وتأتي هذه الحوادث في وقتٍ تشهد فيه مناطق عدة تصاعداً في معدلات الجريمة والفوضى الأمنية، وسط مطالبات متكررة بضبط السلاح وتعزيز الاستقرار الأمني.

اليوم العالمي للمتاحف... تاريخ الحضارات وذاكرة الإنسانية

يعد اليوم العالمي للمتاحف مناسبة عالمية، في اليوم الثامن عشر من أيار كل عام، بالتنسيق مع المجلس الدولي للمتاحف (ICOM)، لزيادة الوعي العام بدور المتاحف الرائدة في تنمية المجتمع. وقد تستمر الاحتفالات والأنشطة يوماً كاملاً أو لأسبوع.

إعداد/عبد الرحمن محمد

يسلط الحدث الضوء على موضوع محدد يتغير كل عام ليعكس موضوعًا أو قضية ذات صلة تواجه المتاحف على المستوى الدولي، يوفر اليوم العالمي للمتاحف الفرصة للمتخصصين في مجال المتاحف لمقابلة الجمهور وتنبيههم إلى التحديات التي تواجهها المتاحف. وزيادة الوعي العام بالدور الذي تلعبه المتاحف في تنمية المجتمع. كما أن هذا اليوم يشجع الحوار بين المتخصصين في المتاحف، وحُدد لجنة استشارية من مجلس المتاحف العالمي (ICOM) موضوعا معينا لهذه المناسبة.

تعود بدايات الاحتفال بيوم المتاحف العالمي إلى عام ١٩٧٧، بعد إقرار هذا اليوم في اجتماع المجلس الدولي للمتاحف في موسكو، وتم اختيار يوم الثامن عشر من أيار يوما عالمياً للمتاحف.

يسعى المجلس الدولي للمتاحف (ICOM: International Council of Museums) ومنذ تسميته يوم الثامن عشر من أيار بيوم المتاحف العالمية إلى الارتقاء بالوعي العالمي والتعريف بأن المتاحف وسيلة هامة للتبادل الثقافي وإثراء الثقافات وتنمية التفاهم والتعاون والسلام بين الشعوب، ويتيح الاحتفال بهذا اليوم في الثامن عشر من أيار كل عام الفرصة للمختصين ليتواصلوا مع المجتمع المرتبط بكل متحف، كما أنه يهدف إلى زيادة توحيد التطلعات والجهود الإبداعية للمتاحف ولفت انتباه الجمهور العالمي إلى نشاطها

نبذة تاريخية

في عام ١٩٥١ تم تبني فكرة «اليوم العالمي للمتاحف» من مناقشة تطوير المتاحف في اجتماع موسع لمجتمع المتحف الدولي لمناقشة موضوع «المتاحف والتعليم» في عام ١٩٧٧ تم إصدار قرار تأسيس اليوم

العالمي للمتاحف رسميًا، خلال انعقاد الجمعية العامة للمجلس الدولي للصومال في موسكو - روسيا، بهدف زيادة توحيد التطلعات والجهود الإبداعية للمتاحف ولفت انتباه الجمهور العالمي إلى أنشطتها، وفي عام ١٩٩٢ اقترح المجلس الدولي للمتاحف ICOM موضوعًا يرتبط بهذا الحدث وذلك بهدف توحيد مجتمع المتاحف في موضوع واحد؛ لأن الحدث جذب المزيد من المتاحف، وكان أول موضوع بعنوان:"المتاحف والبيئة"، وفي عام ١٩٩٧، تم إنشاء هوية عالمية فأطلق المجلس أول ملصق رسمي للحدث بشأن موضوع مكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع الثقافية، وقبل من ٢٨ دولة.

ويشكل عام ٢٠١١ نقطة تحول لهذا الحدث العالمي، حيث تم تقديم شركاء مؤسسيين وموقع ويب ومجموعة أدوات اتصال لليوم الدولي للمتاحف، كان المجلس الدولي للمتاحف ICOM أيضًا راعياً لليلة الأوروبية للمتاحف لأول مرة في ذلك العام، وهو حدث يقام يوم السبت الأقرب إلى الثامن عشر من أيار من كل عام.

أنشطة تشاركية عامة

يتم تنظيم الأحداث والأنشطة المُخطط لها للاحتفال باليوم العالمي للمتاحف كل عام في يوم المتاحف، ويمكن أن تستمر الاحتفالات يومًا أو عطلة نهاية أسبوع أو أسبوعًا كاملاً.

تنظم المتاحف المشاركة بعض الأحداث والأنشطة الإبداعية المتعلقة بموضوع اليوم العالمي للمتاحف، وتتفاعل مع جمهورها وتسلط الضوء على أهمية دور المتاحف كمؤسسات تخدم المجتمع وتنميته.

تبقى المتاحف من أبرز المساحات التي تعزز التبادل الثقافي والتفاهم بين الشعوب، إذ تتيح للزوار فرصة التعرّف إلى تاريخ الحضارات وتطور المجتمعات الإنسانية في مجالات متعددة، من الفن والآثار إلى العلوم والفلك والطبيعة والأزياء والزراعة.

في احتفالات عام ٢٠٢٦ جاء شعار الاحتفالات بعنوان "المتاحف توحد عالما منقسما"، ليعكس أهمية هذه المؤسسات في مد جسور التواصل بين الشعوب، وتقريب وجهات النظر رغم اختلاف الثقافات.

ويؤكد شعار هذا العام أن المتاحف لم تعد مجرد أماكن لحفظ التراث، بل أصبحت فضاءات مفتوحة للحوار والتفاعل الإنساني، تسهم في نشر قيم التسامح والتفاهم والسلام، وفي ظل ما يشهده العالم من تحديات وانقسامات، تضطلع المتاحف بدور محوري في إعادة بناء الروابط بين الأفراد والمجتمعات من خلال ما تقدمه من معارف وتجارب تعليمية وثقافية تعزز الانتماء المشترك.

المتاحف السورية ...بين التهميش والتخريب المتعمد

في احتفالات هذا العام، تبرز قضية المتاحف والآثار السورية كأبرز شاهد على التهديدات المحدقة بحضارة تمتد لآلاف السنوات، فالآثار السورية تمر في مرحلة من أكثر الفترات حساسية منذ عقود طويلة، وسوريا تحتضن مدناً ومالك تعود إلى حضارات متعددة مثل الآشورية والميدية والآرامية والرومانية والبيزنطية والإسلامية والأيوبية، بعد سنوات ثقيلة من الحرب والفوضى والهجرة والنزوح، وما رافقها من تخريب للمواقع التاريخية وتهريب للقطع الأثرية وتراجع واضح في أعمال الترميم والصيانة، حيثُ تعرضت المتاحف السورية للإهمال والسرقة في ظل الأزمة التي دامت لعقدٍ ونصف، وصولاً إلى الظروف الاقتصادية والأمنية التي تعيشها مناطق عديدة في ظل الحكومة المؤقتة في سوريا.

تزامنا مع هذه المناسبة أيضا يذكر ان العشرات بل والمئات من المواقع الأثرية في سوريا والمتاحف تعرضت للتخريب والسرقة والاستهداف المباشر كمتحف معرة النعمان عام ٢٠١٢، ومتحف تدمر عام ٢٠١٥، متحف الرقة في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، وموقع عين دارا في عفرين عام ٢٠١٨، كما أن العديد من المتاحف باتت عرضة للإغلاق بسبب غياب الدعم المالي والكوادر المختصة.

البلاغة العربية وعلم الدلالة: تقاطعات المفهوم وآليات إنتاج المعنى

تُعدّ البلاغة العربية من أبرز العلوم التي أسهمت في دراسة اللغة وتحليل وظائفها الجمالية والتواصلية، إذ ارتبطت منذ نشأتها بمحاولة الكشف عن أسرار التعبير ووجوه الإعجاز في النصوص الأدبية والقرآنية، أما علم الدلالة فهو الحقل الذي يهتم بدراسة المعنى والعلاقات التي تنشأ بين العلامات اللغوية ومدلولاتها، وعلى الرغم من اختلاف المنطلقات التاريخية والمنهجية بين العلمين، فإنهما يلتقيان في هدف مركزي يتمثل في البحث عن كيفية إنتاج المعنى وآليات تشكله داخل الخطاب.

وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن التراث البلاغي العربي لم يكن بعيدًا عن التصورات الدلالية المعاصرة، بل إن كثيرًا من القضايا التي يدرسها علم الدلالة اليوم كانت حاضرة في جهود البلاغيين العرب بصورة أو بأخرى، من خلال مباحث المجاز والاستعارة والكناية والنظم والسياق.

مفهوم البلاغة العربية ونشأتها

البلاغة لغةً تعني الوصول والانتهاء، أما اصطلاحًا فهي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته، وقد تطورت البلاغة العربية عبر مراحل متعددة بدأت مع الدراسات اللغوية والنقدية الأولى، ثم بلغت نضجها مع جهود العلماء الذين صنفوا البلاغة إلى علوم ثلاثة: علم المعاني، علم البيان، علم البديع.

وُعد علم المعاني معنيًا ببناء الجملة وعلاقتها بالسياق، بينما يهتم علم البيان بطرق التعبير عن المعنى الواحد بصور مختلفة، في حين يختص علم البديع بالمحسنات الجمالية التي تزيد الكلام حسنًا وتأثيرًا.

مفهوم علم الدلالة ومجالاته

علم الدلالة فرع من فروع اللسانيات يهتم بدراسة المعنى في اللغة، سواء تعلق الأمر بمعاني الكلمات أو الجمل أو النصوص، وقد توسعت الدراسات الدلالية لتشمل عدة مستويات منها:

الدلالة المعجمية، الدلالة النحوية، الدلالة السياقية، الدلالة التداولية، الدلالة الرمزية.

وينظر علم الدلالة إلى المعنى باعتباره عنصرًا متحركًا يتشكل من خلال العلاقات التي تربط الكلمات داخل السياق اللغوي والثقافي.

العلاقة بين البلاغة العربية وعلم الدلالة

تتجلى العلاقة بين البلاغة وعلم الدلالة في عدد من الجوانب المشتركة:

١. السياق وإنتاج المعنى: أدرك البلاغيون العرب أهمية السياق في تحديد المعنى، وهو ما يظهر بوضوح في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني، إذ رأى أن الكلمات لا تكتسب قيمتها من ذاتها بل من طريقة انتظامها داخل التركيب، كما يؤكد علم الدلالة الحديث أن المعنى لا يتحدد من خلال الكلمات منفصلة، وإنما من خلال السياق الذي ترد فيه.

٢. المجاز واتساع الدلالة: يُعد المجاز من أهم مظاهر العلاقة بين البلاغة والدلالة؛ لأن الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي يفتح آفاقا متعددة للتأويل، فعندما نقول: "أشرقت المدينة فرحًا" فإن الإشراق هنا لا يحمل دلالته الحقيقية، بل ينتقل إلى معنى رمزي يرتبط بالحيوية والسرور، ويفسر علم الدلالة هذا الانتقال من خلال العلاقات الترابطية والرمزية بين الدوال والمدلولات.

٣. الاستعارة بوصفها بنية دلالية: لم تعد الاستعارة في الدراسات الحديثة مجرد زينة لغوية، بل أصبحت وسيلة لتشكيل المعرفة وإنتاج التصورات الذهنية، وقد أدرك البلاغيون العرب هذا البعد حين جعلوا الاستعارة أداة للتأثير ونقل المعاني بصورة أكثر عمقًا.

جهود البلاغيين العرب في تأسيس التفكير الدلالي

أسهم عدد من العلماء في بناء تصور دلالي داخل التراث البلاغي، ومن أبرزهم: عبد القاهر الجرجاني: من خلال نظرية النظم وعلاقة التركيب بالمعنى.

الجاحظ: عبر اهتمامه بالعلاقة بين اللفظ والمعنى.

السكاكي: من خلال تنظيم علوم البلاغة وتقعيدها

ابن جني: بدراساته حول الخصائص الصوتية والدلالية للغة.

وقد شكّلت هذه الجهود أساسًا فكريًا يمكن ربطه بالدراسات الدلالية الحديثة.

البلاغة الحديثة وتجديد الرؤية الدلالية

شهدت الدراسات الحديثة تحولات مهمة في فهم البلاغة: إذ انتقلت من كونها علمًا للزينة اللفظية إلى كونها علمًا لتحليل الخطاب وبناء المعنى، وأصبحت البلاغة الجديدة تهتم بما يلي:

تحليل البنية الخطابية، دراسة الأبعاد التداولية للنص، الكشف عن الوظائف الإقناعية والجمالية.

ربط اللغة بالسياقات الثقافية والاجتماعية، ومن ثمّ أصبحت العلاقة بين البلاغة والدلالة أكثر تداخلًا وتكاملا.

تكشف العلاقة بين البلاغة العربية وعلم الدلالة عن وجود تقاطعات معرفية عميقة تجمع بينهما، إذ يشترك المجالان في دراسة المعنى ووسائل إنتاجه داخل الخطاب، كما أن التراث البلاغي العربي، على الرغم من قدمه، يضم تصورات دلالية سبقت كثيرًا من المناهج الحديثة، الأمر الذي يجعل إعادة قراءته في ضوء الدراسات اللسانية المعاصرة أمرًا ضروريًا لفهم آليات تشكل المعنى في النصوص الأدبية واللغوية.

المراجع

١. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
٢. أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، دار المدني.
٣. البيان والتبيين، الجاحظ، دار الفكر.
٤. مفتاح العلوم، السكاكي، دار الكتب العلمية.
٥. علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة.
٦. علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر.
"اللسانيات واللغة العربية ـ مدارس ومناهج"

اختطاف الفتيات.. كابوس يؤرق الساحل السوري

ظاهرة اختطاف النساء والفتيات من الطائفة العلوية باتت سيناريو حياة يوميّة يحكمها الرعب والخوف من المجهول في الساحل السوري، حيث تكشف تقارير استقصائية وحقوقية عدة شهادات مؤلمة عن معاناة من أُختطفن في ظروف وحشية دفعت شريحةً واسعةً من أبناء الطائفة العلوية لإطلاق نداءات استغاثة على وسائل التواصل الافتراضي، يطالبون فيها بالكشف عن مصير بناتهم اللاتي اختفينَ في ظروفٍ غامضة بعضهن تعرضن للاختطاف والاغتصاب والتعذيب ومعظمهن يخرجن بعد دفع ذويهن فدية مالية مقابل استعادتهن من خاطفيهم.

حمزة حرب

قصص كثيرة رويت في الأشهر الأخيرة حول اختطاف فتيات من الطائفة العلوية؛ خرجت الكثير منها الى العلن لتفضح واقعاً مأساوياً يعانيه العلويون في سوريا اليوم، واقع يستحق التوقف عنده والبحث الجدي عن حلول تُحمي حياة النساء والأطفال وتوقف مسلسل الألم الذي لا نهاية له فتجارب الناجيات من الخطف رويت كفصول مأساوية تثير الكثير من الأسئلة حول دوافع تلك الجرائم حتى وإن كانت جرائم جنائية وغير ممنهجة لكنها أعادت للأذهان سيناريوهات الـ «سبايا» كما يُشاع وهو ما شكل هاجساً من الرعب والذعر في صفوف السوريين.

النساء وكابوس السبايا

إن ما تعيشه النساء العلويات اليوم من عمليات اختطاف وتغييب تتسم بالفوضى والعشوائية يتجاوز حتى مفهوم السبية، حيث تتداخل فيها دوافع مالية وجنائية، وليس لها أي تنظيم أو هيكلية واضحة فالعقلية وراء هذه الجرائم ليست ممنهجة نحو هدف معين بحسب ما تؤكد العديد من التحليلات بل تتأثربعوامل انتقامية قائمة على العنف والحقد.

فبعد سقوط النظام السابق ساد الاعتقاد بأن العلويين مهزومون وهو ما يجعل من السهل استهداف نسائهم من وجهة نظر أيديولوجية فهم الفئة المستضعفة خصوصاًبعد الانتهاكات التي ارتكبت بحق العلويين في آذار من عام ٢٠٢٥ فمهما كانت الدوافع وراء هذه الأفعال إن كانت جنائية أو ممنهجة بدافع أيديولوجي عقائدي تبقى مبهمة ما لم يتم محاسبة الفاعلين.

وفي تصريحاتٍ خاصة لصحيفتنا؛ بيّن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان «رامي عبد الرحمن» إن «جميع حالات اختفاء واختطاف النساء، وبينهن علويات نتابعها عبر شبكة مصادر محلية وحقوقية وعبر التواصل مع الأهالي والشهود، مع التحقق من المعلومات من أكثر من جهة قبل توثيقها رسمياً».

مضيفاً إن «هذا الملف يكشف حجم الفوضى الأمنية والتوتر الاجتماعي في الساحل السوري في ظل استمرار الانتهاكات وغياب المحاسبة، ما يعكس هشاشة الواقع الأمني في سوريا عموماً فلا نغفل انتشار السلاح وضعف المؤسسات وتصاعد الاحتقان الطائفي والمناطقي الذي بات يُهدد السلم الأهلي».

فالشهادات الموثّقة تشير إلى وجود بُعد أيديولوجي متطرف في الكثير من حالات الاختطاف فقد حُدثت بعض الناجيات عن تعرضهن لممارسات تكفيرية قسرية استندت إلى انتمائهن الديني بالإضافة إلى فرض تعاليم دينية قسرية خلال فترات احتجازهن.

تم التعامل مع العلويون عموماً بالنظر إلى انتمائهم الطائفي على أنهم من المؤيدين التقليديين لبشار الأسد بينما الحقيقة عكس ذلك فمعظم المجتمع العلوي لا علاقة له ببشار الأسد وبعضهم تم اعتقالهم وكانوا من المشاركين في الثورة والبعض الآخر كان لاجئ خوفاً من اعتقال الأسد له لكن بعد أن سقط النظام السوري السابق وعوضاً أن ينعم الشعب السوري بالحرية والكرامة زادت مخاوفهم من الاضطهاد بحكم الشعوب على مبدأ «الأقليات والأكثريات».

وفي ظل الأجواء الملبئة بالعنف والقتل الجماعي، لا تزال جُذر الناجيات من الخطف تطرح أسئلة عميقة حول مصير هذه الفئة في المجتمع السوري وأثر تلك الممارسات على النسيج الاجتماعي للبلاد وهو ما أشارت إليه منظمة العفو الدولية "أمنستي" في جملة من تقاريرها الحقوقية مبينةً إن العائلات التي فقدت تلك النساء والفتيات أبلغت السلطات المختصة، لكنها لفتت إلى فشل أجهزة الشرطة والأمن في التحقيق بفعالية في معظم هذه الحالات، بل إن السلطات ألقت اللوم في حالتين على العائلات نفسها وعاد اثنان فقط من الضحايا إلى عائلاتهما.

العفو الدولية بينت أن الوضع المعاش في الساحل السوري وريف حمص جعل النساء والفتيات يخشين مغادرة منازلهن أو السير بمفردهن خصوصاً مع تفاعل السلطات السوريّة في أداء مهامها لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتحقيق الشامل والنزيه في حالات اختطاف النساء والفتيات العلويات ومحاسبة المسؤولين عنها.

توثيقات مقلقة

في ظل هذه الأجواء المتوترة التي تعيشها محافظات الساحل السوري، بدأت تظهر تقارير موثوقة تُحمل في طياتها ظلالاً قاتمة على حياة نساء وفتيات الطائفة العلوية فقد تعرضت ما لا يقل عن ست وثلاثون امرأة وفتاة، تتراوح أعمارهن بين ثلاث سنوات وأربعين عاماً، للاختطاف على أيدي مجهولين في مناطق متعددة من اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة.

كانت هذه الفاجعة تهز المجتمع العلوي الذي لم يبرح يقاسي آثار المجازر السابقة والتي أودت بحياة ما لا يقل عن ١٧٠٠ شخصاً، غالبيتهم من العلويين بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان بينما اليوم وفي وضح النهار، لم تكتفِ هذه الجرائم بالخفاء والسرية، بل وثّقت بعض الحالات من منظمة العفو الدولية لاختطاف فتيات دون سن الثامنة عشرة وسط تجاهل شبه كامل من قبل أجهزة الشرطة والأمن.

لتؤكد مصادر مُطلعة أن تقاعس السلطة المؤقتة وعناصر الأمن عن إجراء تحقيقات جادة تكشف مصير المُختطفات أو تحد أماكن احتجازهن، هو ما فاقم المعاناة ودفع إلى المزيد من الجرائم المشابهة إلا في حالة واحدة استثنائية وهي حالة الشابة بتول التي اتسمت باستجابة السلطات فيها بالجمود واللامبالاة ورمي الكرة في ملعبها بأنها غادرت منزلها بمحض إرادتها لرغبتها في تغيير معتقداتها

ويصف أحد أقارب امرأة اختُطفت من منزلها كيف بذلت الأسرة جهوداً كبيرة لمعرفة مكانها فذهبوا إلى الأمن العام وقدموا بلاغاً رسمياً، لكنهم قوبلوا بمعاملةٍ سيئة وألقي اللوم عليهم لعجزهم عن منع الجريمة وحينما عادوا مراراً خلال أسابيع، كان الرد واحد «لم يحدث شيء ولا نعرف من الذي اختطفها».

هناك أيضاً قصص أقارب دفعوا فدية من أجل تحرير نسائهم المُختطفات، ومن بينهم أقارب فتاة قاصر أخبروا الأمن العام بكل تفاصيل الاتصالات أرقام الهواتف والرسائل وحتى أسماء الذين يطالبون بالمبالغ، ومع ذلك بدأ أن أجهزة إنفاذ القانون لم تتحرك.

وعندما أُطلق سراح بعض هؤلاء النساء والفتيات توقفت عائلات كثيرة عن الحديث أو التحدث عن تجاربهن مخافة الانتقام من الجناة الذين لم يُلقَ القبض عليهم أو من السلطات التي أمرت بالتزام الصمت، وحتى خوفاً من إنكار المُختطفات لما حدث لهن.

رامي عبد الرحمن أكد إن «هناك عشرات الحالات الموثّقة لاختفاء واختطاف نساء وفتيات في الساحل، لكن لا توجد إحصائية نهائية بسبب التعتيم وخوف الأهالي من الإبلاغ، فالحكومة السوريّة تحمل مسؤولية هذا الملف، باعتبار إن حماية المدنيين وكشف مصير المختطفات ومحاسبة المتورطين من واجباتها الأساسية».

استمرار الرعب

ومع استمرار المعاناة رغم وعود السلطات المتكررة بإقامة سوريا آمنة وبحكمها القانون للجميع، ظلت هذه الوعود بلا أثر في منع موجة الاختطافات هذه التي رافقها العنف الجسدي والزواج القسري وحتى مظاهر محتملة للإتجار بالبشر وأدى هذا الواقع إلى تنامي مشاعر الخوف والحذر في قلوب النساء والفتيات العلويات اللاتي أصبحنّ يتجنبّ الخروج من بيوتهن خوفاً من مصير مجهول ينتظرهن.

عبد الرحمن بيّن إن «ظاهرة اختطاف النساء ساهمت في تعميق حالة الخوف والاحتقان داخل المجتمع السوري، وأدت إلى زيادة التوتر وفقدان الثقة بالأجهزة الأمنية، خصوصاً في الساحل السوري.

كما عززت الانقسامات المجتمعية والشعور بعدم الأمان لدى الأهالي».

فما زاد هذه المعاناة كان الصور التي أرسلها أحد الخاطفين لعائلة إحدى المختطفات بعد أن ظهرت عليها آثار ضرب واضحة كالصرخة الصامتة التي أكدت حجم المعاناة ليطلب بعدها فِدى مالية ضخمة تراوحت بين عشرة آلاف وأربعة عشر ألف دولار، ليستمر الإجرام رغم محاولة إحدى الأسر دفع المبلغ دون أن يفك المُختطف القيد عن قريبته.

كما إن الماكينة الإعلامية التابعة للسلطة السورية تؤيد الرواية الرسمية وحاول تبرئة المتهمين المباشرين من خلال تزييف الحقائق وتبنّي رواية السلطة عوضاً عن إلقاء اللوم عليها لحثها على أداء واجباتها في حماية المدنيين والفتيات من الخطف والسبي الذي يطالهن.

مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن أكد من جهته إن «التعاطي الإعلامي مع هذا الملف لم يكن بمستوى خطورة الانتهاكات وحجم المأساة الإنسانية. إذ جرى في كثير من الأحيان تجاهل القضية أو تناولها بشكل خجول ومحدود، رغم تصاعد المخاوف الشعبية، فيبع الملف وعدم فتح تحقيقات شفافة يساهمان في تعميق الانتهاكات وتشجيع الإفلات من العقاب، ويزيدان من حالة القلق وفقدان الثقة لدى الأهالي».

على أية حال وخلال كل هذا المشهد المؤلم لم تجد الأسر سوى الباب المسدود عند الجهات الأمنية، التي في بعض الحالات ألقت باللائمة عليها، متهمةً إياها بطريقة غير مباشرة بتحمّل مسؤولية اختفاء بناتها ليعيش أبناء الطائفة العلوية في خوف متزايد، تحوّل فيه الخروج إلى المدرسة أو الجامعة أو العمل أو حتى المنزل إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر، حيث التوجس والخوف هما الرفيقان الدائمان لكل امرأة وكل فتاة، وكأن الحكاية لم تنتهِ بعد بل تستمر صفحاتها تتقلب في واقع يمزقه الألم والصمت والانتظار؛ لأن الحقيقة البسيطة والواضحة إن لكل امرأة في سوريا الحق في أن تعيش حياتها بلا خوف من الأذى، بلا تمييز وبلا اضطهاد، هي حقوق يجب أن تُحمى وتُصان وأن تتحقق العدالة لكل من لاحقه الظلم والاختطاف والألم إلا أن الواقع على الأرض عكس ذلك تماماً.

عبد الحكيم إسماعيل: الترتيبات جارية لإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة

قامشلو/ رفيق إبراهيم ـ أوضح عضو لجنة انتخابات مجلس الشعب السوري ـ فرع ديرك، عبد الحكيم ملا عمر إسماعيل، أن لجنة الانتخابات تضم ستة أعضاء، تمثل ديرك، وتل كوجر، وجل آغا، وأكد، أن نسبة سبعين بالمئة من المرشحين يجب أن يحملوا الشهادة الجامعية، وثلاثين بالمئة من الأعيان، وعشرين بالمائة من النساء، وأشار، إلى أن المراكز ستكون على الأرجح في ديرك وتل كوجر.

يُعد مجلس الشعب في سوريا، الهيئة التشريعية وخلال الحكومات المتعاقبة، بما فيها حكومة بشار الأسد، كثيرًا ما وُصف بأنه مجرد مجلس للتصفيق، يقتصر دوره على إقرار توجيهات الرئيس وتنفيذ الأوامر فقط، وكانت تُجرى الانتخابات عبر اقتراع شعبي مباشر، وشكلي، ضمن دوائر انتخابية متعددة الأعضاء، غير أن ثلثي المقاعد كانت تُخصص لحزب البعث وحلفائه، فيما تُترك النسبة المتبقية للنواب المستقلين.

وفي أواخر العام ٢٠٢٤، والتغيرات السياسية التي حدثت في سوريا، وتغيير النظام البعثي، ومجيء هيئة تحرير الشام إلى سدة الحكم، تم حل مجلس الشعب، وفي ٢٩ كانون الثاني ٢٠٢٥، بعد اعتماد «الإعلان الدستوري» كدستور مؤقت، تم إنشاء ما سمي بالمجلس التشريعي المؤقت، مع تعيين الرئيس المؤقت لتلك الأعضاء.

وفي الثاني من حزيران ٢٠٢٥، صدر المرسوم الرئاسي رقم ٦٦، والذي أنشأ اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، اللجنة تألفت من ١١ عضواً، وهي مسؤولة بالإشراف على تشكيل اللجان الفرعية الانتخابية، والتي ستنتخب ثلثي أعضاء مجالس المحافظات.

أما بخصوص محافظة الحسكة، أصدرت اللجنة العليا للانتخابات، قراراً يتضمن القائمة النهائية للجان الفرعية في محافظة الحسكة للدوائر الانتخابية في الحسكة وديرك وقامشلو، القرار جاء بناءً على أحكام "الإعلان الدستوري"، وأحكام المرسوم رقم (٦٦) لعام ٢٠٢٥م، وأحكام المرسوم رقم (١٤٣) لعام ٢٠٢٥م.

وتكونت القائمة النهائية للجان الفرعية في محافظة الحسكة:

ـ دائرة الحسكة: صبحي شوقي أحمد، عبد الحافظ أحمد الخليف، عبد الرزاق أحويج العلي، محمد خضر اليوسف، رمضان سعيد فتاح، ربى عبد المسيح شمعون، زبير حسن سرحان.

ـ دائرة ديرك: عبد الأحد عبدي، علي حميد الكريدي، خالد إبراهيم صالح، روجين عبد العزيز أحمد، فخر الدين خليل حاجي، عبد الكرم ملا عمر إسماعيل.

ـ دائرة قامشلو: أنس حماد الجنعان، حارث مطلق البليل، فرياقس كوركية، باري شكري جمعة، جواهر إبراهيم عثمان، رضوان خليل الحسن، بشير نواف سليمان، حسين محمد الرعاد، حسن علي محمود، ربير صبغة الله سيدا.

وتم تحديد مكان عمل اللجنة الفرعية في مركز منطقة كل دائرة انتخابية، وتباشر اللجان عملها اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار، لافتةً إلى أنه يعتبر أول اسم في كل لجنة رئيساً للجنة الفرعية.

اللجنة تتكون من ستة أعضاء

في السياق، التقت صحيفتنا عضو لجنة انتخابات مجلس الشعب السوري، «عبد الحكيم ملا عمر إسماعيل» «اللجنة تتكون من ستة أعضاء، من ديرك، وجل آغا، وتل كوجر، عقدنا ثلاثة اجتماعات عن طريق «أون لاين»، مع اللجنة العليا للانتخابات في دمشق، بمشاركة كافة أعضاء اللجان في محافظة الحسكة، وهناك اتصالات هاتفية بيننا وبين دمشق، كلما تستدعي الحاجة لذلك، واجتمعنا نحن كلجنة اجتماعا في تل كوجر، وفي الأيام القادمة قد تكون هناك اجتماعات إذا اقتضت الضرورة ذلك».

وعن التحضيرات وما المطلوب لإجراء الانتخابات: «تم قراءة جميع النقاط التي تتعلق بانتخابات مجلس الشعب، فيما يخص مناطقنا، هناك نسبة سبعين بالمائة من المرشحين، يجب أن تكون شهاداتهم جامعية، ونسبة ثلاثين بالمئة من الأعيان، ومن الضروري حملهم شهادة الدراسة الثانوية، أما النسبة الأقل ستكون من النساء، وهي عشرون بالمائة، وكل مرشح سيملأ استمارة، من هو، وما بلده، أو المنطقة التي تم ترشيحه منها، وغيرها من المعلومات».

وأشار: «لجنة الانتخابات في ديرك، وجل آغا، وتل كوجر، قدموا استماراتهم، والمناطق التي ذكرناها سيكون عدد المرشحين فيها مائة، بالإضافة إلى ١٥ عضو احتياط، وسيتم التصويت على هذا الأساس، ويحق للمناطق التي ذكرناها، وسيتم اختيار عضوين، من بين المائة عضو».

لم يحدد تاريخ البدء بالانتخابات

وبخصوص عدد المراكز وأين ستكون، وشروط الترشح: «حسب توقعاتنا، الاختيار سيقع على ديرك وتل كوجر، من أصل أربع مدن في مناطقنا، لأنه يجب الاخذ بعين الاعتبار القرى المحيطة بهما، وأظن أن اختيار ديرك وتل كوجر، مناسب لإجراء الانتخابات».

وأكد: «حتى الآن، لم يتم تحديد تاريخ البدء بالانتخابات، ومتى ماتم اختيار التاريخ، سنعلن عنه، بالطبع هناك شروط للترشح، وهي أن يحمل المرشح الجنسية السورية، لأكثر من خمس سنوات في المنطقة، التي سيصوت فيها، بعد العام ٢٠١١، وأن يتجاوز عمره ٢٥ سنة، ويمتاز بسلوك جيد، ولم يصدر بحقه أحكام قضائية، بقضايا جرمية، ولم يكن منتسباً للبرلمان السوري السابق، أو حتى مرشحاً، وليس من الداعمين للنظام السوري السابق، يجب ألا يحمل الصفة العسكرية، أو الأمنية، والأ يكون عضوا في لجنة انتخابية، كما يجب ألا يكون وزيراً، أو محافظاً، أو من نوابهما، ويؤمن بالدستور السوري، هذه هي الشروط التي يمكن على أساسها الترشح لانتخابات مجلس الشعب السوري».

واختتم، عضو لجنة انتخابات مجلس الشعب السوري عبد الحكيم ملا عمر إسماعيل: «نتمنى أن تكون الانتخابات ديمقراطية، تتحقق من خلالها خدمة شعوب المنطقة، بمختلف أطيافهم ولغاتهم وأديانهم، وأن تتم العملية بسلالة وشفافية تامة».

اتفاقية ٢٩ كانون الثاني.. خطوات جيدة وتحديات مستمرة

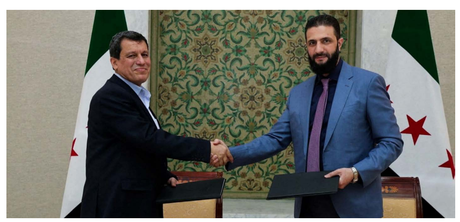

تشهد الساحة السورية منذ اتفاق ٢٩ كانون الثاني، تطورات متسارعة في ملف الاندماج بين قوات سوريا الديمقراطية، والإدارة الذاتية من جهة، والحكومة المؤقتة في دمشق من جهة أخرى، وتأتي هذه العملية ضمن سياق سياسي، وأمني معقّد تشهده البلاد، حيث تتداخل فيه التفاهمات العسكرية، مع ملفات إدارية وأمنية وخدمية، وسط آمال بتحقيق استقرار نسبي، وخُطوات ما تزال تعيق الوصول إلى اتفاق نهائي شامل.

بعد اتفاق ٢٩ كانون الثاني، دخلت عملية الاندماج بين قوات سوريا الديمقراطية، والإدارة الذاتية من جهة، والحكومة المؤقتة في دمشق، من جهة أخرى، مرحلة جديدة من التفاهمات، وسط خُطوات كبيرة تشهدها سوريا والمنطقة.

بدأت هذه العملية في ظل تغيّرات إقليمية متسارعة منذ عام ٢٠٢٣، أبرزها تصاعد الصراع في غزة ولبنان، وتزايد الضغوط العسكرية والسياسية داخل سوريا، إلى جانب تغيّر موازين القوى بعد انهيار النظام السابق في كانون الثاني ٢٠٢٤، ما فتح الباب أمام ترتيبات سياسية وأمنية جديدة.

وفي خضم هذه التطورات، جاءت دعوات للحوار وتخفيف التوتر، أبرزها نداء "السلام والمجتمع الديمقراطي"، الذي أطلقه القائد عبد الله أوجلان ودعا إلى نقل الصراع من المجال العسكري إلى السياسي، لاحقاً، تبلور هذا المسار في اتفاق العاشر من آذار ٢٠٢٥ بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، ورئيس الحكومة المؤقتة، أحمد الشرع، والذي نص على تشكيل لجان مشتركة ومناقشة ملفات عسكرية وإدارية واقتصادية، لكن رغم الاتفاق، بقيت التحديات قائمة، مع استمرار التوترات والضغوط السياسية، ما جعل التنفيذ يسير بشكل متدرج.

وفي ٢٩ كانون الثاني، تم توقيع اتفاق جديد، ودخل حيز التنفيذ في اليوم التالي، متضمناً ملفات حساسة أبرزها إعادة تنظيم القوى العسكرية، وترتيب الوضع الأمني في روج آفا، مع الإبقاء على قوات سوريا الديمقراطية، وقوى الأمن الداخلي في مناطقها.

على المستوى العسكري، بدأت اجتماعات ميدانية في مدن الحسكة، وقامشلو، وكوباني، حيث جرى تنسيق بين قيادات من الطرفين، وشهدت بعض المناطق إعادة انتشار للقوات، إضافة إلى تشكيل ألوية جديدة ضمن تفاهمات مشتركة، كما تم الاتفاق على إعادة تنظيم القوات على شكل ألوية في مناطق الجزيرة وكوباني، مع استمرار النقاش حول التفاصيل التنظيمية، وعدد القوات، وهو ما تسبب بتأخير في بعض البنود.

في موازاة ذلك، تم تسجيل خطوات عملية مثل تعيين بعض القادة من قوات سوريا الديمقراطية، في مناصب ضمن الجيش السوري الجديد، إضافة إلى فتح قنوات تنسيق أمنية في عدة مناطق، أما في ملف الطرق والمعابر، فقد أُعيد فتح الطريق الدولي M4 الذي يربط عدة مدن رئيسية، كما فُتحت طرقاً أخرى كانت مغلقة منذ سنوات، ما ساهم في تخفيف القيود على الحركة بين المناطق.

وفي ملف تبادل الأسرى، جرى إطلاق سراح أكثر من ألف أسير من جانب الحكومة المؤقتة، مقابل مئات من جانب قوات سوريا الديمقراطية، وهناك وعود بغلق ملف الاسرى في أوقات قريبة، لكن: رغم هذه الخطوات، ما تزال بعض القضايا عالقة، أبرزها وضع وحدات حماية المرأة، حيث تطالب الإدارة الذاتية بالاعتراف الرسمي بها، بينما لم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي مع دمشق حول هذا الملف حتى الآن.

سياسياً، تتواصل اللقاءات بين الطرفين في دمشق وخارجها، وسط محاولات لتثبيت التفاهمات ومنع انهيارها، خاصة في ظل الضغوط الإقليمية والتجاذبات الدولية.

أما على مستوى الشارع، فهناك تباين في الآراء، بعض المواطنين يرون أن هذه الخطوات إيجابية، وقد تمهد لاستقرار أكبر، بينما لا يزال آخرون غير مطلعين بشكل كامل على تفاصيل العملية، ما يعكس حاجة أكبر للتوضيح والتواصل مع الجمهور.

وبين تقدم محدود، وتعقيدات مستمرة، تبقى عملية الاندماج في مرحلة حساسة، لم تُحسم بعد، وما تزال تتطور خطوة بخطوة، في انتظار ما ستسفر عنه المرحلة المقبلة.

وكالات

القائد عبد الله أوجلان والفرصة الأخيرة لمسار السلام

د. طه علي أحمد

في لحظاتِ التحولات الكبرى، لا تُقاس فرص السلام فقط بوقف إطلاق النار أو بوجود قنوات اتصال بين الأطراف المتنازعة، بل بمدى قدرة الفاعلين السياسيين على الانتقال من منطق الصراع إلى منطق الشراكة السياسية، واليوم، فإن السؤال الأكثر إلحاحاً لا يتعلق فقط بإمكانية استئناف مسار السلام الذي أطلق دعوته المفكر عبد الله أوجلان، وإنما بطبيعة البيئة السياسية المطلوبة لإنجاحه، والدور الذي يمكن أن يلعبه المفكر أوجلان في أي عملية تفاوضية مستقبلية، فبعد سنوات من انهيار مسار التفاوض الذي جرى بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، عادت العملية السياسية إلى الواجهة مجدداً، ولكن في ظل بيئة إقليمية ودولية أكثر تعقيداً، فتركيا تواجه اليوم تحدياتٍ أمنية وسياسية متشابكة تمتد من الداخل التركي إلى شمال سوريا والعراق، فيما تبدو المسألة الكردية أكثر ارتباطاً بالتوازنات الإقليمية من أي وقت مضى.

غير إن الجدية المطلوبة لإنجاح عملية السلام ستظل بحاجة إلى بيئة سياسية تسمح للأطراف الفاعلة بالمشاركة الحقيقية في الحوار، ومن هنا، تبدو مسألة تمكين المفكر أوجلان من التواصل والتعبير والمشاركة في النقاشات السياسية عاملاً مؤثراً في بناء الحد الأدنى من الثقة اللازمة لإعادة إطلاق أي مسار تفاوضي، فالقضية لا تتعلق فقط بشخص القائد والمفكر أوجلان أو بحريته الجسدية، وإنما أيضاً بطبيعة المقاربة التي تتبناها الدولة التركية تجاه المسألة الكردية؛ إذ غلب البعد الأمني، طوال السنوات الماضية، على إدارة هذا الملف، بينما تراجعت فرص المقاربة السياسية والاجتماعية القادرة على إنتاج حلول مستدامة.

ورغم الخطوات الرمزية التي اتخذها حزب العمال الكردستاني خلال الأشهر الأخيرة لإظهار قدر من الجدية تجاه فكرة التهدئة، فإن الاستجابة التركية - وفقاً لكافة المؤشرات والمعطيات - لم تصل بعد إلى مستوى بناء بيئة تفاوضية حقيقية، فالخطاب الرسمي التركي لا يزال يتعامل مع الحزب من زاوية «العدو الأمني» أكثر من كونه طرفاً في أزمة سياسية معقدة تحتاج إلى تسويةٍ تاريخية طويلة الأمد.

وفي هذا الإطار، تبدو مسألة استمرار سياسة الإبادة والتعذيب المفروضة على المفكر عبد الله أوجلان عاملاً إضافياً يعقّد المشهد؛ فالتجارب الدولية المتعلقة بتسوية النزاعات الممتدة تشير عادةً إلى أهمية التواصل المباشر بين الأطراف الرئيسية، خصوصاً في القضايا المرتبطة بالأمن المجتمعي والاستقرار السياسي، كما إن المفكر أوجلان، وبحكم موقعه التاريخي داخل الحزب، لا يمثل مجرد رمز سياسي، بل يمتلك قدرة فعلية على التأثير في البنية التنظيمية للحركة الكردية، سواء فيما يتعلق بضبط الإيقاع التفاوضي أو التأثير في قرارات التهدئة ووقف التصعيد، ولعل تجربة المفاوضات السابقة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ تقدّم مثالاً واضحاً على ذلك، إذ أظهرت تلك المرحلة إن تدخل المفكر أوجلان المباشر كان قادراً على إحداث تأثير ملموس في الميدان، خصوصاً بعد إعلان نوروز ٢٠١٣، الذي أسهم حينها في خلق أجواءٍ من التهدئة النسبية، لكن، في المقابل، فإن الرهان على دوره وحده لا يبدو كافياً لإنجاح أي عملية سياسية مستقبلية، فالمشهد الكردي اليوم أكثر تعقيداً من السابق، سواء فيما يتصل ببنية وديناميات صناعة القرار داخل حزب العمال الكردستاني، أو نتيجة التحولات الإقليمية المرتبطة بسوريا والعراق، إضافةً إلى تصاعد الحساسية الأمنية داخل الدولة التركية تجاه أي مقاربة يمكن أن تُفسَّر باعتبارها «تفاوضاً» مع تنظيم مسلح، ومن هنا، فإن الحديث عن تحويل مبادرة القائد عبد الله أوجلان، أو أي جهود تفاوضية مستقبلية، إلى مسارٍ سياسي عملي، يظل مرتبطاً بمجموعة من الشروط المتوازية،

أول هذه الشروط يتمثل في وجود إرادة سياسية حقيقية لدى الدولة التركية للانتقال من المقاربة الأمنية الصرفة إلى مقاربة سياسية-اجتماعية أكثر شمولاً، تنظر إلى المسألة الكردية بوصفها قضية مواطنة واستقرار داخلي، لا مجرد تهديد أمني، أما الشرط الثاني، فيتعلق بقدرة الجانب الكردي نفسه على تطوير خطاب وبرنامج سياسي يحظى بقبول أوسع داخل البيئة الكردية، وكذلك داخل المجتمع التركي، بحيث لا يبقى محصوراً ضمن الإطار التنظيمي التقليدي لحزب العمال الكردستاني، في حين يتمثل الشرط الثالث في بناء إطار مؤسسي واضح للعملية التفاوضية، يتضمن ضمانات متبادلة، وآليات تنفيذ، وجدولاً زمنياً محدداً، بما يمنع تكرار حالة الانهيار التي شهدها المسار السابق،

والأهم من ذلك، أن منطق التسويات السياسية لا يقوم على فكرة «الانتصار النهائي» أو فرض الغلبة الكاملة من طرفٍ على آخر، بل على مبدأ «التدرج»، والتنازلات المتبادلة، وبناء الثقة بصورة تراكمية، ولهذا، فإن مستقبل العلاقة بين أنقرة والحركة الكردية لن يتحدد فقط بملف المفكر أوجلان، رغم أهميته المركزية، وإنما أيضاً بمدى توافر الجدية السياسية لدى الجانب التركي لإعادة تعريف قواعد العلاقة بين الدولة والمجتمع الكردي داخل تركيا،

فإذا استمرت المقاربة الأمنية بوصفها الإطار الوحيد لإدارة الأزمة، فإن فرص العودة إلى مسار سلام مستدام ستظل محدودة، أما إذا نجحت الأطراف المختلفة في تحويل الملف من قضية أمن قومي مغلقة إلى مسألة سياسية ومجتمعية قابلة للإدارة داخل مؤسسات الدولة، فقد يصبح الحديث عن تسوية تاريخية أكثر واقعية من أي وقت مضى، وفي ظل التحولات الإقليمية المتسارعة، تبدو هذه اللحظة شديدة الحساسية، ليس فقط بالنسبة لتركيا، بل أيضاً بالنسبة لمجمل التوازنات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، حيث باتت القضية الكردية متداخلة بصورة عميقة مع ملفات سوريا والعراق والأمن الإقليمي،

غاية القول، إن أي تقدم حقيقي في مسار السلام التركي ـ الكردي لن يمثل مجرد تسوية داخلية، بل قد يشكّل مدخلاً لإعادة رسم معادلات الاستقرار في المنطقة بأسرها، ولعل ذلك ما يمثل الفرصة الأهم بل والأخيرة لمسار السلام.

النظام التركي.. فاقد الشيء لا يعطيه

نوري سعيد

بدايةً: النظام التركي لا يمكن أن يُقدم على أية خطوة إيجابية تجاه دعوة السلام وبناء المجتمع الديمقراطي، وإن حدث ذلك سيكون شكلياً، لأن تركيا تُدار من قبل العسكر الذين لا يعرفون سوى لغة السلاح والدمار، بمعنى «فاقد الشيء لا يعطيه»، وهي صاحبة القرار والمدافعة عن مبادئ وأفكار أتاتورك الشوفينية القائمة على الإقصاء والإنكار لكل الشعوب، وصاحبة الانقلابات المعروفة، بدليل دعوة السلام التي أطلقها القائد عبد الله أوجلان في ٢٧ شباط، تركيا لم تحرك ساكناً حتى الآن بالمقابل، فالنظام التركي لا يزال يعتبر الكرد أتراك جبال واللغة الكردية مأخوذة من عدة لغات، وطبعاً هذا إجحاف بحق شعب يتجاوز تعداده في تركيا وحدها الـ ٢٠ مليون، ليس هذا فقط بل هي تراهن على الزمن لخرق صفوف حزب العمال الكردستاني؛ أي إنها غير جادة في عملية السلام والمجتمع، وتاريخ تركيا مليء بحملات الإبادة ضد الشعوب المظلومة في تركيا (كرد . أرمن. سريان) وإذا كانت تركيا تريد ملء الفراغ في المنطقة نتيجة الضربات التي تلقتها إيران، عليها الانفتاح على الداخل وتحويل الصراع المسلح إلى حوارٍ وتفاوض تحت قبة البرلمان، وما عدا ذلك لن يفيد تركيا في شيء وسوف تتعقد الأمور أكثر بسبب انعدام الثقة وعليها إطلاق سراح القائد عبد الله أوجلان

رجل السلام، وتحقيق العدالة والمساواة، حتى تساهم كل الشعوب في تركيا في بناء المجتمع الديمقراطي وتتحول تركيا إلى واحة من الديمقراطية في المنطقة؛ لأن مشروع الشرق الأوسط الجديد في طريقه للتنفيذ شاءت تركيا وغيرها أم أبت، وهو يدعو إلى إنصاف الشعوب والمذاهب والطوائف كافة، وإذا كانت تركيا تعتبر قوات سوريا الديمقراطية خطراً على أمنها القومي وتربط عملية السلام في تركيا بإلقاء قوات سوريا الديمقراطية سلاحها وتسليم السلاح الثقيل لتركيا، فإن ذلك يدعو للاستغراب لأن «قسد» لم تعتدي يوماً على تركيا، وهي تناضل ضمن الجغرافيا السورية، وطبعاً هكذا سياسات في الوقت الذي تدّعي تركيا إنها في طريق بناء دولة السلام والديمقراطية تخلق الشكوك تجاه تركيا وسوف تجعل دعوة السلام في مهب الريح، كما غيرها من المبادرات التي حصلت في أوائل تسعينيات القرن الماضي، لهذا تقع على عاتق تركيا مسؤولية تاريخية في نجاح هذا المسار السلمي والابتعاد عن المراوغة وخطو خطوات فعلية في مسار عملية السلام والمجتمع الديمقراطي كما فعلت حركة التحرر الكردستانية،

أزمة تراكم النفايات في قامشلو بين شكوى الأهالي وردّ البلدية

قامشلو/ سلافا عثمان ـ أكد أهالي قامشلو إن أزمة تراكم النفايات أصبحت تشكل خطراً صحياً وبيئياً كبيراً، في ظل غياب سيارات جمع القمامة، فيما كشف الإداري في شعبة النظافة ببلدية قامشلو مهدي عقيل عن أسباب تكدّس القمامة في الفترة الأخيرة وجهود البلدية في معالجة المشكلة.

تشهد مدينة قامشلو خلال الفترة الأخيرة تزايداً ملحوظاً في تراكم النفايات داخل الشوارع العامة والأسواق والأحياء السكنية، ما انعكس سلباً على المشهد العام للمدينة وأثار قلق السكان، وترافق ذلك مع انتشار الروائح الكريهة والحشرات، في ظل تراجع واضح بخدمات النظافة وجمع القمامة داخل عدد من المناطق،

تكدّس النفايات يُهدد الصحة

وبهذا الصدد بيّن المواطن "شاهين أحمد" من مدينة قامشلو: "منذ أكثر من عشرة أيام لم نشاهد مرور سيارات النظافة في العديد من المناطق، الأمر الذي أدى إلى انتشار أكوام القمامة بشكلٍ كبير وأصبح الوضع مزعجاً جداً لجميع السكان".

إن تراكم النفايات لا يؤثر فقط على المظهر الحضاري للمدينة، بل يشكل خطراً حقيقياً على صحة المواطنين، خاصةً مع انتشار الروائح الكريهة والحشرات والأمراض، وقال أحمد: "أصبحنا نعاني يومياً من الروائح المنبعثة من أكوام القمامة، حتى إن المارة يضطرون إلى إغلاق أنوفهم أثناء

شاهين أحمد

السير في الشوارع والأسواق، وإن هذا المشهد لا يليق بمدينة كبيرة ومهمة مثل قامشلو، فوجود القمامة في وسط الأسواق الرئيسية يعطي صورة غير حضارية عن المدينة ويؤثر على راحة الأهالي والتجار والزوار".

ويؤكد أحمد إن موضوع النظافة مسؤولية عامة، لكنه في المقام الأول يقع على عاتق البلدية التي يجب أن تكون حاضرةً بشكلٍ دائم لخدمة المواطنين: "نحن نتعاون ونحافظ على نظافة أحيائنا قدر الإمكان، لكن البلدية مطالبة بأن تقوم بدورها بشكلٍ أفضل وأكثر انتظاماً، وإن هناك بعض المحاولات لجمع القمامة بين فترة وأخرى، لكنها ليست بالمستوى المطلوب، ولا تتم بطريقة منتظمة كما يجب".

وأشار أحمد إلى إن المدينة تحتاج إلى خطة واضحة ودائمة لتنظيف الشوارع والأحياء، مع زيادة عدد سيارات جمع القمامة والعمال، ومتابعة العمل بشكلٍ يومي دون أي تأخير: "النظافة ليست أمراً ثانوياً، بل هي خدمة أساسية تمسّ حياة الجميع، وأي تأخير في إزالة القمامة يؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية كبيرة".

وفي ختام حديثه عبّر "شاهين أحمد" عن أمل في أن تتحمل بلدية الشعب مسؤولياتها بشكلٍ أكبر وأن تعمل على إيجاد حل سريع لهذه المشكلة قبل أن تتفاقم أكثر: "النظافة ليست خدمة لحي معين أو لشخصٍ واحد، بل هي حق لكل مواطن يعيش في هذه المدينة، وهي عنوان حضارة المجتمع واهتمامه بالصحة والبيئة".

ضرورة وضع خطة عمل متكاملة

وبدوره أكد "سيف بحري"، صاحب محل ملبوسات "بحري أوسبي" في مدينة قامشلو، إن مشكلة النظافة داخل المدينة أصبحت من القضايا المهمة التي تحتاج إلى اهتمام وتحرك سريع من

سيف بحري

الجهات المختصة، مشيراً إلى إن النظافة تعتبر عنوان الحضارة والرقي لأي مجتمع، وإن المدينة النظيفة تعكس صورةً إيجابية عن أهلها ومؤسساتها الخدمية،

وأوضح بحري إن الاعتماد فقط على وضع الحاويات داخل الشوارع وترك مسؤولية النظافة على المواطنين أمر غير كاف؛ لأن الحفاظ على نظافة المدينة يحتاج إلى تنظيم وخطة عمل مستمرة من قبل البلدية والجهات المعنية؛ "إنه من الضروري أن يكون هناك عمال النظافة موزعين في جميع الشوارع والأسواق، بحيث يكون لكل عامل منطقة محددة يقوم بتنظيفها بشكلٍ دائم"، مقترحاً وجود عامل نظافة في كل مسافة لا تتجاوز مئة متر، كما هو معمول به في العديد من المدن المتطورة،

وأشار إلى: "إن دخول سيارات جمع القمامة إلى الأسواق والشوارع المزدحمة بشكلٍ عشوائي لا يُعتبر حلاً مثالياً، بل يجب تنظيم عملية جمع النفايات بطريقة أفضل وأكثر حضارية، ووضع الحاويات خارج المدينة أو في أماكن مخصصة بعيدة عن الأسواق والمناطق السكنية، على أن تتولى البلدية مسؤولية نقل القمامة ورميها في الأماكن المخصصة لذلك، الأمر الذي سيُساهم في تحسين الواقع الخدمي والحفاظ على المظهر الحضاري لمدينة قامشلو".

وبيّن بحري إن تراكم القمامة في الشوارع خلال الفترة الأخيرة تسبب في استياءٍ كبير بين الأهالي وأصحاب المحال التجارية، خاصةً مع انتشار الروائح الكريهة والمظاهر غير اللائقة داخل الأسواق والأحياء؛ "إن هذا الواقع يدل على وجود ضعف واضح في الخدمات المقدمة، الأمر الذي يتطلب معالجة فورية من قبل البلدية، سواءً من خلال صيانة سيارات جمع القمامة أو زيادة عدد العمال وتحسين آلية العمل".

كما طالب "سيف بحري" في ختام حديثه: "يجب على البلدية إطلاق حملة نظافة شاملة تحت شعار "النظافة حضارة"، تشمل جميع أحياء وأسواق المدينة، مع تعزيز التعاون بين المواطنين والجهات الخدمية للحفاظ على نظافة المدينة بشكلٍ دائم؛ فالنظافة مسؤولية مشتركة، لكن الدور الأكبر يقع على عاتق البلدية التي يجب أن تكون حاضرةً بشكلٍ فعّال لخدمة المواطنين وتأمين بيئة نظيفة وصحية تليق بمدينة قامشلو وأهلها".

أسباب أزمة تراكم النفايات

فيما صرّح لصحيفتنا "روناهي" الإداري في شعبة النظافة ببلدية قامشلو "مهدي عقيل" موضحاً أسباب أزمة تراكم النفايات التي شهدتها المدينة خلال الأسابيع الأخيرة، مؤكداً أن المشكلة جاءت نتيجة عدة عوامل أبرزها إنهاء عقد شركة النظافة "أرفيون"، وسرقة آليات جمع وطمر النفايات، إضافةً إلى نقص العمال والآليات وازدياد عدد السكان بسبب استقبال المدينة للمهجرين،

وتطرق إلى "إن موقع جمع وطمر النفايات الرئيسي الخاص بمدينة قامشلو يقع في منطقة "صافيا" بين تل حميس وتربه سبيه، على بُعد نحو ٦٠ كيلومتراً من المدينة، وكان الموقع يضم آليات متطورة مخصصة لجمع وكبس وطمر النفايات، من بينها جرافات وبلدوزرات وشاحنات وصهاريج مياه، إلا أن الموقع تعرّض خلال فترة الاشتباكات الأخيرة للسيطرة والنهب، ما أدى إلى سرقة معظم المعدات والآليات الموجودة فيه، وخاصةً الآليات الحديثة التي كانت تعتمد عليها البلدية بشكلٍ أساسي".

وأضاف عقيل "إن الظروف الأمنية والهجمات التي شهدتها المنطقة منعت فرقها من الوصول إلى موقع صافيا لفترة طويلة، الأمر الذي تسبب في تفاقم أزمة النفايات داخل المدينة، وبسبب ذلك تم الاتفاق مع أهالي قرية "كري رش"، الواقعة على بُعد سبع كيلومترات من قامشلو، لاستخدامها كموقع مؤقت لجمع وطمر النفايات لمدة شهرين".

وبيّن إن الأمطار الغزيرة ألحقت أضراراً بالطرق المؤدية إلى الموقع المؤقت، ما أعاق حركة الآليات، قبل أن تتم إعادة فتح الطريق منذ نحو أسبوع، كما أشار إلى أن عدد عمال النظافة انخفض

مهدي عقيل

من نحو ٣٠٠ عامل قبل الهجمات الأخيرة على روج آفا إلى حوالي ١٥٠ عامل حالياً، بعد تعذّر وصول العديد من العمال القادمين من منطقة تل حميس، الأمر الذي أثر سلباً على سير العمل،

وفي ختام حديثه: أكد الإداري في شعبة النظافة ببلدية قامشلو "مهدي عقيل" إن بلدية قامشلو تنتج يومياً ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ طناً من النفايات، مشيراً إلى أن البلدية بدأت فعلياً بتنظيف عدد من النقاط الرئيسية، وإن نسبة معالجة الأزمة وصلت إلى نحو ٤٠ بالمئة، مع استمرار الجهود لإعادة تنظيم قطاع النظافة واستعادة الآليات المسروقة وتحسين الواقع الخدمي في المدينة،